

الدليل التدريبي الخاص بـ : العدالة الانتقالية

ودور المرشدين الدينيين والعلماء

في تحقيقها

إعداد الأستاذ :

محمد صادق

عضو هيئة التدريس في جامعة العلوم والتكنولوجيا
تعز المدينة

تم مراجعة الدليل من قبل :

معاذ الفقيه

مستشار قانوني خبير ادلة

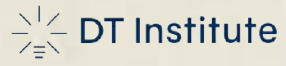
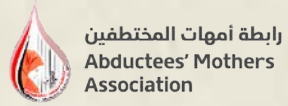
د.حسين الاسدي

خطيب جامع السعيد استاذ جامعي خبير ادلة

عبد الحكيم احمد عبد الجليل

خطيب ومستشار تربوي لدى مكتب التربية والتعليم





برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK) هو أحد المشاريع المدعومة من معهد دي تي، ويهدف إلى تعزيز السلام في اليمن من خلال تعزيز المساءلة والمصالحة، مع التركيز على تبادل المعرفة وتعزيز المشاركة المجتمعية الشاملة. يهدف المشروع إلى تمكين منظمات المجتمع المدني اليمنية من تحسين فهمها لمفاهيم العدالة الانتقالية وتطبيقها بفعالية، مع دعم الابتكار في هذا المجال. كما يسعى إلى تعزيز الحوار الوطني والدولي حول العدالة الانتقالية كعنصر أساسي لبناء سلام مستدام في اليمن. يتكون المشروع من ثلاث مراحل رئيسية: أولاً، تقييم القدرات اليمنية وفهم تصورات العدالة الانتقالية؛ ثانياً، تقديم برامج بناء القدرات وتنفيذ المبادرات المحلية في مجال العدالة التصالحية؛ وأخيراً، جمع أصحاب المصلحة من مختلف الأطراف لتبادل المعرفة ودعوة للاستثمار الدولي في العدالة الانتقالية في اليمن.

منظمة سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، حاصلة على الصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. بدأت نشاطها في يناير ٢٠١٦ وحصلت على ترخيص للعمل في ديسمبر ٢٠١٧. تهدف المنظمة إلى رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والعمل على وقف هذه الانتهاكات من خلال التعاون مع المنظمات المحلية والدولية. تسعى المنظمة أيضاً إلى رفع الوعي الحقوقي في المجتمع عبر برامج التوعية والتنمية الحقوقية، وتعمل على محاسبة المنتهكين لحقوق الإنسان في اليمن بالتعاون مع الآليات الدولية والمنظمات الحقوقية.

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل ٢٠١٦، وتضم مدافعات عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين. تركز الرابطة على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وتقديم هذه الحالات للجهات المعنية. تهدف إلى بناء ذاكرة حقوقية تضمن حقوق الضحايا في المساءلة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل مع أصحاب القرار والوسطاء المحليين بهدف الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين. إضافة إلى ذلك، توفر الرابطة الدعم النفسي الاجتماعي للناجين وأسرهم.

ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن هو ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والعاملين في المجتمع المدني الذين يتحدثون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. يهدف التحالف إلى مناصرة حقوق الشعب اليمني، خصوصاً الفئات الضعيفة والمهمشة. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن منذ سنوات من الصراع والعنف، ويعمل على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن هذه الانتهاكات. يركز التحالف أيضاً على تعزيز العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، مع الالتزام بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أن التعاون بين أعضائه سيساهم في إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم للضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً لليمن.

معهد دي تي

معهد دي تي هو منظمة غير ربحية تلتزم بتنفيذ التنمية بشكل مبتكر ومختلف. يعمل المعهد على تنفيذ برامج تنموية معقدة في بيئات متضررة من الصراعات، وبيئات هشّة، ومجتمعات مغلقة. كما يُمول المعهد مبادرات فكرية قيادية تحفز الابتكار وتحسن حياة الأفراد من خلال برامج قائمة على الأدلة. يتعاون معهد دي تي مع المجتمعات المحلية والقادة لبناء مجتمعات أكثر مرونة، وعدلاً، وشمولية، وديمقراطية، مع التركيز على الحفاظ على استدامتها على المدى الطويل.

جدول المحتويات

الصفحة	الموضوع التفصيلي	القسم الرئيسي
١ - ٧	الجهات المعدة، أهداف الدليل، والمقدمة المنهجية	مقدمة الدليل
٦	أهداف الدليل والمنطلقات الشرعية	
٧	ارتباط العدالة الانتقالية بروح الشريعة والكلية الخمس	
٨ - ٢٣	العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة	الوحدة الأولى
٩	تعريف العدالة الانتقالية وسياقها التاريخي	الفصل الأول
١٠ - ١١	المحاور الأربعة: حفظ الذاكرة، التعويضات، ضمانات عدم التكرار، المصالحة	
١٢	المساءلة والمشاركة العامة	
١٣	أهمية العدالة الانتقالية في السياق اليمني والمرجعيات القانونية	
١٥ - ١٨	الفروق الجوهرية بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية	الفصل الثاني
٢١ - ٢٣	المسار التدريبي للوحدة الأولى - أنشطة اليوم الأول	
٢٤ - ٣٦	التجارب الدولية: تحليل ومقارنة	الوحدة الثانية
٢٥ - ٢٦	تجربة جنوب إفريقيا: البنية المفاهيمية والجدل النقدي	الفصل الأول
٢٧	تجربة الأرجنتين: جدلية المحاسبة والعفو	
٢٨	تجربة المغرب: التوفيق بين الذاكرة والإنصاف الرمزي	
٣٠ - ٣١	موقع ودور المرشدين الدينيين والعلماء في المسار	الفصل الثاني
٣٢ - ٣٣	التأصيل الشرعي من القرآن والسنة (نصوص مختارة)	
٣٤ - ٣٦	المسار التدريبي للوحدة الثانية - أنشطة اليوم الثاني	
٣٧ - ٥٩	أدوار المرشدين الدينيين والعلماء في تحقيق العدالة	الوحدة الثالثة
٣٨ - ٤٠	مستويات أدوار المرشدين - الوعظي، الوسيط، الرمزي	الفصل الأول
٤١ - ٤٤	أمثلة وتجارب مقارنة لأدوار القيادات الدينية - جنوب إفريقيا، رواندا، المغرب	الفصل الثاني
٤٥	خارطة مفاهيمية للأدوار والتحديات	
٤٦ - ٤٧	نماذج تاريخية وحديثة لإصلاح ذات البين وإغلاق ملفات الحروب	الفصل الثالث
٤٩ - ٥٥	التأصيل النظري والتطبيقات المقارنة	الفصل الرابع
٥٦ - ٥٨	المسار التدريبي للوحدة الثالثة (أنشطة اليوم الثالث)	
٦٠ - ٧١	ملحق ١: العدالة والمصالحة في الشريعة الإسلامية	الوحدة الرابعة
٦١ - ٦٣	تأصيل شرعي ونظرة القرآن والسنة للعدل والعفو	
٦٥ - ٦٦	مواقف الصحابة في إحياء العدل (عمر، علي، أبو بكر)	
٦٦ - ٦٧	صلح الحديبية وفتح مكة كنموذج للعدالة الانتقالية	

٧٠ - ٧١	القواعد الأصولية الحاكمة (درء المفسد، المصلحة العامة)	
٧٢ - ١٠٦	ملحق ٢: منبر العدالة - الخطاب الديني كأداة للتغيير	الوحدة الخامسة
٧٢ - ٧٦	الإطار المفاهيمي والخصائص النفسية والاجتماعية للخطاب	
٨٠ - ٨٣	أدوار الخطاب الديني في سياق التغيير (تسكين الجراح، حماية السلم	
٨٥ - ٨٨	التحديات والسلبيات - التسييس، خطاب الكراهية، تبرير الإفلات من العقاب	
٩٠ - ٩٢	الضوابط الشرعية والأخلاقية ومعايير التحقق من المصلحة	
٩٤ - ٩٦	آليات تفعيل الخطاب وتطوير الرسائل التوعوية	
١٠٧ - ١٢١	ملحق ٣: خطب جمعة نموذجية حول العدالة الانتقالية	الوحدة السادسة
١٠٨	خطبة ١: العفو بعد الحروب بين فضيلة العدل وخطر التسييس	
١١١	خطبة ٢: العدل والعفو بعد الحروب - عبرة الأمم وموقف الشرع	
١١٤	خطبة ٣: التوبة، العدالة الانتقالية، وكيف تشفي الأمم جراحها	
١١٨	خطبة ٤: التوبة الوطنية والعدالة الانتقالية	
١٢٢	قائمة المراجع والمصادر العربية والأجنبية	المراجع

الدليل التدريبي الخاص بـ :

العدالة الانتقالية

ودور المرشدين الدينيين والعلماء في تحقيقها

مقدمة

تعد العدالة الانتقالية آلية أساسية لمعالجة إرث النزاعات والنظام الاستبدادي، حيث تهدف إلى تحقيق المصالحة المجتمعية وبناء السلام المستدام، من خلال معالجة الظلم والانتهاكات التي عانى منها الأفراد والجماعات في فترات الأزمات والصراعات. هذا الدليل التدريبي موجه للمرشدين الدينيين، ويهدف إلى تقديم إطار علمي وعملي لفهم دور العدالة الانتقالية في السياق الديني الإسلامي، ويعزز من فاعلية المرشدين في تعزيز قيم العدل والإنصاف والمصالحة بناءً على المبادئ الشرعية.

ينطلق هذا العمل من الأسس الفكرية للشريعة الإسلامية وقيمها العميقة التي تركز على حفظ كرامة الإنسان وحقوقه، وتكرس العدالة كأساس لحياة مجتمعية سلمية ومستقرة. يتناول الدليل في فصوله الأربعة محاور أساسية للعدالة الانتقالية: كشف الحقيقة، المساءلة، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، وكيفية تطبيق هذه المبادئ في سياقات مجتمعية تعاني من آثار النزاع والانتهاكات. كما يُبرز الدليل أهمية دور العلماء والمرشدين الدينيين كوسطاء أخلاقيين في تعزيز هذه المبادئ، مؤكداً على أهمية الاعتراف بالظلم والتأكيد على حقوق الضحايا في إطار من الإنصاف والرحمة.

يُعتبر هذا الدليل مرجعاً توجيهياً يستند إلى تفسيرات شرعية للنصوص الدينية، ويهدف إلى تحقيق توافق بين متطلبات العدالة الانتقالية وضرورات السلم الأهلي. كما يتناول تجارب العدالة الانتقالية في دول مثل جنوب إفريقيا، المغرب، ورواندا، ويعرض دروساً مستفادة يمكن تطبيقها في السياقات العربية والإسلامية، خصوصاً في البلدان التي تشهد عمليات انتقالية مثل اليمن.

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى:

1. **تأصيل مفهوم العدالة الانتقالية** في ضوء النصوص الشرعية والمقاصد الإسلامية، مع التأكيد على ارتباطها الوثيق بحفظ الضرورات الخمس: الدين، النفس، العقل، المال، والعرض.
2. **تسليط الضوء على دور العلماء والمرشدين الدينيين** كوسطاء أخلاقيين في عمليات المصالحة، ودورهم في تعزيز قيم الاعتراف والإنصاف.
3. **تحليل تجارب دولية** مثل جنوب إفريقيا والمغرب ورواندا، واستخلاص الدروس التي يمكن تطبيقها في السياق اليمني وغيره من المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية.
4. **تقديم أدوات عملية** لصياغة خطاب ديني يدعم العدالة الانتقالية، ويوازن بين متطلبات المحاسبة وضرورات السلم الأهلي.

أخيراً، يسعى الدليل إلى توفير أدوات عملية للمرشدين الدينيين لصياغة خطابات دينية تدعم العدالة الانتقالية، وتحفز المجتمع على المشاركة في عملية المصالحة الوطنية، وفقاً لقيم الإسلام التي تضمن العدل والمساواة. نسأل الله أن يكون هذا الدليل خطوة نحو بناء مستقبل عادل وكريم، تحقيقاً لقوله تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان (النحل: ٩٠)"

بين يدي الدليل :

يقول الله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فأت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) (٩) إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) **الحجرات ٩-١٠** من خلال هذه الآيات ومواقف النبي صلى الله عليه وسلم في التعامل مع الخصوم خصوصاً كفار قريش , ومن خلال ما قررته الشريعة الإسلامية من ضرورة الحفاظ على الكليات الخمس الكبرى وهي : الدين , العقل , النفس , المال , العرض أردنا أن نوضح مدى ارتباط العدالة الانتقالية بروح الشريعة الإسلامية , من خلال معالجة مفهوم العدالة الانتقالية وأسسها في الشريعة الإسلامية وتناول آليات تطبيقها . كما أننا أردنا أن نوضح أن المحاور التي يقوم عليها مفهوم العدالة الانتقالية , خاصة إرساء سيادة القانون , وحماية حقوق الإنسان , نجد لها بنياناً قوياً في الفقه الإسلامي , وأن أهداف العدالة الانتقالية تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى حماية الضروريات الخمس , بما تنطوي عليه من صون حقوق الإنسان الأساسية ضد كل مساس بها , خاصة حفظ النفس , وهو أعظم مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية , ليس نفس المسلم على المسلم فقط , ولكن كل النفس التي حرم الله قتلها . إن الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية , تبني نظرة شاملة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة آثارها , خاصة خلال المراحل الانتقالية , وإن دل ذلك على شيء , فإنما يدل على المنهج الرصين الذي اتبعه الشارع الحكيم في التعامل مع الممارسات الجاهلية في الجزيرة العربية , وتهيئة العرب للتحويل إلى مستقبل تسود فيه القيم الإنسانية . كما حرصنا في هذا الدليل أن نُشرك المرشدين الدينيين والعلماء والدعاة وخطباء المساجد , في تحقيق مبادئ العدالة الانتقالية , من خلال توضيح خارطة مبادئ العدالة الانتقالية , وإمكانية تطبيقها في السياق اليمني , مع مناقشة خطة تنفيذية توضح أدوار العلماء والمرشدين الدينيين في تحقيقها .

وختاماً :

نؤكد أن العدالة الانتقالية ستساهم في صنع خبرة تاريخية , تتأسس عليها ثقافة الأجيال , وتوحد ضمير الوطن , وتساهم في إنصاف الضحايا , من أجل بناء دولة القانون .

الوحدة الأولى : العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة

الفصل الأول: العدالة الانتقالية – المفهوم، النشأة، المكونات، والأطر المرجعية

تُعدّ العدالة الانتقالية أحد المفاهيم الحديثة التي نشأت استجابةً لحاجة المجتمعات الخارجة من النزاعات العنيفة أو الحكم القمعي إلى معالجة إرث ثقيل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد جاء هذا المفهوم في سياق تحولات تاريخية كبرى شهدتها القرن العشرون، بدءاً بـ (**محاكمات نورمبرغ**) بعد الحرب العالمية الثانية ، مروراً بتجارب أمريكا اللاتينية في كشف الحقيقة ومحاكمة الديكتاتوريات العسكرية، وصولاً إلى لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا عقب سقوط نظام الفصل العنصري. لقد أدركت الأمم والشعوب التي عانت القمع والاقنتال الداخلي أن الاقتصر على العدالة الجنائية وحدها لا يكفي لمعالجة آثار الانتهاكات العميقة في النسيج الاجتماعي، ولا لترميم الثقة بين الدولة والمواطنين، ولا لإعادة بناء أسس العيش المشترك.

ومن هنا، تبلور تدريجياً مصطلح "**العدالة الانتقالية** (*Transitional Justice*)" باعتباره مقارنة شاملة تتجاوز فكرة العقاب القانوني إلى بناء ذاكرة تاريخية جامعة، وتعويض الضحايا، وضمان إصلاح المؤسسات التي أسهمت في إنتاج الانتهاكات، وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي على أسس احترام الكرامة الإنسانية.

وقد بدأ استخدام المصطلح بشكل أكاديمي ومنهجي في التسعينيات مع توسع الدراسات حول نماذج التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وإفريقيا، وتأسيس "**المركز الدولي للعدالة الانتقالية** (ICTJ) " الذي كان له دور محوري في تأصيل المفهوم ووضع نماذج إرشادية لتطبيقاته.

من الناحية المفهومية، تُعرّف العدالة الانتقالية بأنها "مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية، الرسمية وغير الرسمية، التي تعتمد الدول والمجتمعات لمعالجة إرث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خلال فترات النزاع أو الحكم القمعي، بهدف تحقيق العدالة وكشف الحقيقة، وجبر ضرر الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات". وينبثق هذا التعريف من رؤية متعددة الأبعاد ترى أن معالجة الماضي هي شرط تأسيسي لتحقيق السلام المستدام والانتقال الديمقراطي، وليست ترفاً أو عملية هامشية يمكن تجاوزها.

إن الأهداف الكبرى للعدالة الانتقالية تتجاوز العقاب في حد ذاته لتشمل إعادة الاعتبار للضحايا كأصحاب حقوق، وتكريس الحقيقة التاريخية في مواجهة محاولات النسيان أو التزوير، وترميم الثقة المجتمعية، وإصلاح المؤسسات القضائية والأمنية والسياسية التي أسهمت في إنتاج العنف أو غضت الطرف عنه.

ولعل أبرز ما يميز العدالة الانتقالية عن العدالة الجنائية التقليدية هو أنها تتسع لتشمل أربعة محاور رئيسية مترابطة، تمثل مجموعها عماد أي عملية عدالة انتقالية متكاملة:

حفظ الذاكرة

حفظ الذاكرة يعني الحفاظ على السجلات والشهادات التي تتعلق بالانتهاكات التي حدثت خلال فترات النزاع أو القمع. هذا الركن يعتبر جوهرياً في العدالة الانتقالية، حيث يساعد في كشف الحقيقة ويعد خطوة ضرورية لتحقيق العدالة. في الإسلام، يُعتبر الحفاظ على الذاكرة من واجب المجتمع، ومن المهم الاعتراف بالظلم، ومعرفة تفاصيل الأحداث الماضية لتجنب تكرارها.

القيم الإسلامية المرتبطة :

الإسلام يحث على الصدق والأمانة في نقل الأخبار والحقائق. في قوله تعالى: "وَقُلْ رَبِّ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ" (الأنعام: ٥٩)، يتضح أهمية الكشف عن الحقائق بشكل عادل، كما يُشدد على العدالة في التعامل مع الأشخاص والوقائع.

أمثلة تطبيقية:

- حفظ شهادات الضحايا من خلال المؤسسات أو الأفراد الذين عاشوا تلك التجارب.
- إنشاء مراكز توثيق تركز على جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالانتهاكات.
- في السياق اليمني، يمكن أن تشمل هذه الفقرة توثيق الجرائم التي تعرض لها المدنيون خلال النزاع.

التعويضات (الفردية والجماعية)

التعويضات تشمل منح تعويضات مالية أو معنوية للضحايا الذين تعرضوا للانتهاكات. التعويض يمكن أن يكون فردياً أو جماعياً، ويهدف إلى تصحيح الضرر الذي لحق بالضحايا أو الجماعات. هذا الركن يتوافق مع مبدأ العدالة الإسلامية في تعويض المتضررين، سواء كان ذلك بتعويض مالي أو معنوي.

القيم الإسلامية المرتبطة:

الإسلام يولي اهتماماً كبيراً لحق الضحايا في التعويض. في الحديث الشريف: "من أصابته مصيبة فليصبر، وإن الله قد أجره"، يوجد تأكيد على وجوب الإنصاف والعدالة للضحايا. وقد ورد في القرآن: "وَلَا تُحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ" (آل عمران: ١٦٩)، مما يدل على أهمية الاعتراف بالحق والعدل.

أمثلة تطبيقية:

- منح تعويضات مالية للأفراد الذين فقدوا ممتلكاتهم أو تعرضوا للإصابة.
- تقديم دعم نفسي واجتماعي للضحايا الذين عانوا من آثار نفسية بسبب الانتهاكات.
- إنشاء برامج لإعادة تأهيل الأفراد الذين تأثروا بشكل كبير، مثل النازحين من مناطق النزاع.

٣. ضمانات عدم التكرار

ضمانات عدم التكرار تعني اتخاذ إجراءات وقائية لضمان عدم حدوث الانتهاكات مرة أخرى. يشمل ذلك إصلاحات مؤسسية مثل تحسين الأنظمة القانونية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان حماية حقوق الإنسان. في الإسلام، يُعتبر هذا الركن جزءاً من إصلاح الأوضاع وإعادة بناء الدولة على أسس عادلة.

القيم الإسلامية المرتبطة:

الإسلام يشجع على إصلاح الذات والمؤسسات، فيقول في القرآن: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ" (الرعد: ١١)، مما يعكس أهمية الإصلاح الداخلي والهيكلية لتحقيق العدالة. كما أن الإسلام يدعو إلى حفظ حقوق الناس وكرامتهم عبر سيادة القانون والعدل.

أمثلة تطبيقية؛

- إصلاح النظام القضائي لضمان محاكمة عادلة لجميع المواطنين.
- فرض قوانين تحظر انتهاك حقوق الإنسان، وضمان تطبيقها بشكل فعال.
- تعزيز برامج تعليمية تنشر ثقافة حقوق الإنسان في المدارس والجامعات.

٤. المصالحة

المصالحة هي عملية تهدف إلى إعادة بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة، من خلال تهيئة الأجواء لقبول الآخر والاعتراف بالحقوق. المصالحة تُعدّ من الأسس المهمة في العدالة الانتقالية، حيث تُساهم في تعزيز السلم الأهلي وتهدئة التوترات بين أفراد المجتمع. الإسلام يشجع على التصالح والإصلاح بين الأفراد والجماعات.

القيم الإسلامية المرتبطة؛

في الإسلام، يُعتبر الإصلاح بين الناس من الأعمال الصالحة، كما جاء في قوله تعالى: "فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ" (الحجرات: ١٠)، حيث يحث القرآن على التوصل إلى حلول سلمية تنهي الخلافات وتعيد التوازن بين الأفراد.

أمثلة تطبيقية؛

- إنشاء لجان مصالحة بين الأطراف المتنازعة للاستماع إلى مطالبهم والبحث عن حلول سلمية.
- تنظيم لقاءات بين الضحايا والجناة لتفعيل مفهوم الاعتراف بالخطأ والندم.
- استخدام الأدوات الدينية لتوجيه الأطراف نحو المصالحة والتسامح، مثل الدروس والخطب الدينية التي تدعو إلى السلام.

٥. المساءلة

شرح الفقرة؛

المساءلة تعني محاسبة الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات ضد الآخرين. وهي ضرورية لتحقيق العدالة، حيث تضمن أن المسؤولين عن الانتهاكات يُحاسبون على أفعالهم. في الإسلام، يُعتبر العدالة والمساواة أمام القانون من المبادئ الأساسية التي تحمي المجتمع وتضمن حقوقه.

القيم الإسلامية المرتبطة؛

في الحديث الشريف: "إِنَّكُمْ سَأَلْتُمْ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ" (البقرة: ٢٨٦)، مما يشير إلى وجوب محاسبة الأفراد على أفعالهم. الإسلام يفرض تطبيق العدالة بين الجميع بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو السياسية.

أمثلة تطبيقية؛

- إنشاء محاكم عدالة انتقالية تتولى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.
- استخدام الأدوات القانونية لمحاسبة الأفراد العسكريين والسياسيين الذين انتهكوا حقوق الإنسان.
- تعليم المجتمع على تقبل مبدأ المحاسبة كجزء من بناء دولة القانون والعدالة.

أهمية المشاركة العامة

المشاركة العامة هي العنصر الذي يضمن أن العدالة الانتقالية ليست عملية نخبوية، بل يجب أن تشارك فيها جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والشباب، والضحايا، والأفراد بشكل عام. هذا يعزز العدالة التشاركية التي تضمن أن جميع الأصوات تُسمع.

القيم الإسلامية المرتبطة:

الإسلام يشجع على التشاور والتعاون بين الناس في مختلف شؤونهم. في قوله تعالى: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ" (آل عمران: ١٥٩)، يتم التأكيد على أهمية المشاركة العامة وحقوق الجميع في إبداء آرائهم.

أمثلة تطبيقية:

- تشكيل لجان من المجتمع المدني للمشاركة في تصميم وتنفيذ عملية العدالة الانتقالية.
- إقامة ورش عمل للحوار المجتمعي تشمل جميع أطياف المجتمع، خاصة الفئات المتضررة.
- تعزيز دور الشباب في المشاركة في عملية المصالحة والعدالة، من خلال التدريب على المهارات القيادية والتفاوضية.

أهمية العدالة الانتقالية في السياق اليمني :

وتكتسب العدالة الانتقالية أهميتها في السياق اليمني بالنظر إلى الطبيعة المركبة للصراع، الذي امتد منذ ٢٠١٤ حتى اليوم، وأسفر عن مئات آلاف الضحايا والمفقودين، وتسبب في تمزق عميق في النسيج الاجتماعي والسياسي والديني.

إن معالجة آثار هذا الصراع لا يمكن أن تقتصر على اتفاقات سياسية أو تسويات فوقية، بل تتطلب مساراً شجاعاً يقرّ بالضحايا وحقوقهم، ويسهم في إعادة بناء الثقة. ويمثل الدور الديني هنا أداة مؤثرة، إذ أن القيم الإسلامية تؤكد على كشف الحقيقة ورد المظالم والعفو بضوابط. ففي **القرآن الكريم** : (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) **المائدة : ٨** ، وفي **السنة النبوية** : (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ...) **متفق عليه**

أما على الصعيد القانوني، فقد أرسدت عدة نصوص ومعاهدات الأساس للعدالة الانتقالية، من أبرزها:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)** الذي نصّ على الحق في الانتصاف.
- **اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) والبروتوكولات الإضافية** التي نظمت حماية المدنيين.
- **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨** (الذي عرّف الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية)
- **مبادئ الأمم المتحدة بشأن الحق في معرفة الحقيقة (٢٠٠٦)**
- **القرار ١٤٧/٦٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة** بشأن الحق في جبر الضرر.

وتعتبر العدالة الانتقالية في جوهرها التزاماً قانونياً وأخلاقياً يقرّ بأن السلام العادل لا يتحقق بدون مواجهة الماضي ومحاسبة المسؤولين وضمان عدم التكرار. وهي، أيضاً، رهان على الذاكرة الجماعية التي تمنع تزوير التاريخ وتحمي كرامة الضحايا وحقوق الأجيال القادمة.

في هذا الإطار، لا بد من التأكيد على التمييز بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية الصرفة. فالعدالة الجنائية تهتم أساساً بمساءلة الأفراد أمام المحاكم وفق قواعد الإثبات الصارمة، فيما تفتح العدالة الانتقالية على أبعاد رمزية واجتماعية وتاريخية تتجاوز التعويض الفردي إلى بناء ذاكرة مجتمعية مشتركة. ولذا فإن لجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، كلها أدوات أساسية لا تقل أهمية عن المحاكمات في صناعة التحول.

إن العدالة الانتقالية ليست ترفاً تنظيرياً، بل هي اليوم ميدان حيوي في تجارب عشرات البلدان التي خرجت من الحرب والديكتاتورية، وأرادت أن تنشئ سلاماً يقوم على الحق والاعتراف والمشاركة لا على النسيان أو العفو المجاني. وتظل تجربة **جنوب إفريقيا** مرجعاً

عالمياً مهماً، حيث جمعت لجنة الحقيقة والمصالحة بين حق الضحايا في سرد الحقيقة، وتقديم مرتكبي الانتهاكات للاعتراف العلني، ووضع برامج جبر ضرر واسعة. كذلك تُعد **هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية** مثالاً عربياً مهماً على إمكان الجمع بين الأطر الدينية والثقافية المحلية ومتطلبات العدالة الدولية.

ويستمد هذا المسار مشروعياته ليس فقط من المواثيق الدولية، وإنما من قيم إنسانية ودينية راسخة. ففي الإسلام، تشكل قيمة العدل وإحقاق الحق ركناً أصيلاً من مقاصد الشريعة. **يقول الله تعالى** : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى) **النحل : ٩٠** ، وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم." **رواه أبو داود والنسائي**

وختاماً، فإن العدالة الانتقالية هي الإطار الأكثر شمولاً لمعالجة إرث النزاعات والانتهاكات في اليمن وغيره من الدول التي تواجه تحديات إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس العدل والكرامة. وهي مشروع لا يمكن اختصاره في محاكمة أو تقرير، بل هو مسار طويل يتطلب إرادة سياسية، وتوافقاً اجتماعياً، ووعياً مجتمعياً بأن السلام القائم على إهمال حقوق الضحايا هو سلام هش لن يصمد أمام أول اختبار.

الفصل الثاني :

الفروق الجوهرية بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية

إن تمييز الحدود بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية يعد من الركائز الأساسية لفهم طبيعة هذا الحقل المعرفي والعملي الذي يتجاوز النمط القضائي التقليدي إلى فضاء أوسع، يدمج الأبعاد القانونية والتاريخية والاجتماعية. لقد أدى ظهور النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، إلى إعادة النظر في قدرة أنظمة العدالة الجنائية بمفردها على تلبية احتياجات المجتمعات الخارجة من العنف. وتبلور وعي عالمي بأن المعالجة القضائية وحدها، رغم أهميتها، غير كافية لترميم ما أصاب النسيج الاجتماعي من تصدعات عميقة.

في هذا الإطار، **عرّفت العدالة الجنائية** بأنها النظام القانوني الذي يركّز على تحديد المسؤولية الفردية عن الجرائم وفق قواعد الإثبات والاختصاص القضائي المعمول بها، وذلك من خلال المحاكم والنيابات العامة والهيئات القضائية التي تنظر في الدعاوى المرفوعة ضد المتهمين. ويمثل هذا النموذج التقليدي جوهر الأنظمة القانونية الوطنية والدولية منذ **محاكمات نورمبرغ وطوكيو** بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب **نظام روما الأساسي** لعام ١٩٩٨.

ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق الردع العام والخاص، ومعاقبة الجناة وفق القانون، وإنصاف الضحايا من خلال إدانة من تسبب في أضرارهم. غير أن العدالة الجنائية، بحكم طبيعتها، تركز على الوقائع المثبتة بأدلة قطعية تتعلق بأفعال محددة وأشخاص معينين، ولا تملك في الغالب آليات واسعة لمساءلة المؤسسات أو معالجة الأبعاد الرمزية والتاريخية للصراع. ويقصر النظام الجنائي اهتمامه عادةً على القضايا التي يمكن إثباتها في المحاكم، ما يترك جانباً مساحة واسعة من الانتهاكات غير الموثقة أو التي يصعب إقامة الحجة القضائية بشأنها.

أما العدالة الانتقالية، فهي مقارنة متعددة الأدوات تتسع لتشمل كشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي، إضافة إلى المساءلة. ويعبّر هذا التوجه عن قناعة أخلاقية وقانونية بأن الاقتصار على العقاب القانوني لا يلبي الحق الكامل للضحايا في معرفة حقيقة ما جرى، ولا يحقق المصالحة الضرورية لاستعادة الثقة المجتمعية. ولهذا اعتُبرت العدالة الانتقالية إطاراً تكميلياً للعدالة الجنائية، لا بديلاً عنها.

ويمكن توضيح الفروق بين النموذجين من خلال عدة مستويات :

أولاً : نطاق الأهداف

فيما ينحصر هدف العدالة الجنائية في إدانة الجناة ومعاقبتهم بناءً على الوقائع الثابتة، تنفتح العدالة الانتقالية على أهداف أوسع : بناء ذاكرة تاريخية موثقة ، الاعتراف بمعاناة الضحايا ، إصلاح المؤسسات التي أسهمت في إنتاج العنف ، وتدعيم ركائز المصالحة.

ثانياً : طبيعة الإجراءات

العدالة الجنائية قائمة على محاكمة عادلة وفق قواعد الإثبات الصارمة والإجراءات القضائية الرسمية. أما العدالة الانتقالية فتستخدم طيفاً من الآليات القضائية وغير القضائية، مثل لجان الحقيقة ، جلسات الاستماع العلنية ، برامج التعويض، آليات الاعتذار الرسمي ، والإصلاح المؤسسي.

ثالثاً : موضوع الاهتمام

تركز العدالة الجنائية على أفعال إجرامية فردية قابلة للتجريم والمحاكمة، في حين تعنى العدالة الانتقالية بتوثيق أنماط العنف وسياساته ومظاهره البنيوية التي ارتبطت بسلوك الدولة أو أطراف النزاع.

رابعاً : دور الضحايا

في النظام الجنائي، يكون الضحايا طرفاً في الدعوى أو شهوداً لإثبات الوقائع، بينما في العدالة الانتقالية يمثلون محور العملية برمتها، بصفتهم أصحاب الحق في كشف الحقيقة وجبر الضرر والاعتراف الرمزي.

خامساً : الأثر الرمزي والاجتماعي

العدالة الجنائية قد تحقق الردع وتؤكد سيادة القانون، لكنها لا تكفي بمفردها لتضميد جراح الذاكرة الجماعية. أما العدالة الانتقالية، فتدمج الأبعاد الرمزية والإنسانية والمجتمعية، بما يهيئ لسلام عادل ومستدام.

وقد أقرت الأدبيات القانونية الدولية هذا التمييز، حيث نص "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع" (S/2004/616) على أن العدالة الانتقالية تشمل "مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع تجاوز إرث الانتهاكات واسعة النطاق".

إن التجارب المقارنة تثبت هذا الفارق. ففي **جنوب إفريقيا** ، اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة منح عفو مشروط مقابل الاعتراف العلني ، لتشجيع كشف الحقيقة في ملفات يصعب إثباتها أمام القضاء. وفي **الأرجنتين** ، قدمت محاكمات لبعض قادة الطغمة العسكرية إلى جانب سياسات جبر ضرر شاملة. وفي **المغرب** ، أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة لتوثيق الانتهاكات وفتح المجال لرد الاعتبار وتعويض الضحايا، رغم أن الكثير من الجرائم لم تصل إلى القضاء.

وتبرز في السياق اليمني أهمية فهم هذا التمييز ، فالحرب لم تكن صراعاً تقليدياً بين أطراف متكافئة، بل شهدت أماطاً من الانتهاكات المعقدة، من الإخفاء القسري إلى استهداف المدنيين والتجنيد القسري، ما يجعل الاقتصار على العدالة الجنائية عاجزاً عن الوفاء بحق الضحايا ، في كشف الحقيقة والاعتراف بمعاناتهم .

وتغدو العدالة الانتقالية، بأدواتها المتنوعة، السبيل الوحيد لمعالجة هذا الإرث المعقد، دون التنازل عن الحق المشروع في محاسبة الجناة.

وبقدر ما تتقاطع العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية ، في أهداف مكافحة الإفلات من العقاب، فإنهما تختلفان في المنهج والمساحة التي تتحركان فيها ، فالعدالة الانتقالية إطار جامع يدمج القانوني بالاجتماعي والتاريخي والسياسي، ويمنح الضحايا موقع الفاعلية لا موقع الاستدعاء فحسب.

ختاماً ، ينبغي الإشارة إلى أن المواثيق الدولية لم تعتبر العدالة الانتقالية بديلاً للعدالة الجنائية، بل إطاراً تكميلياً، كما جاء في تقرير الخبير المستقل لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان" (A/HRC/12/18) لا يجوز استبدال حق الضحايا في الإنصاف والعدالة ، بحقهم في العفو المجرد أو المصالحة المبسترة. إن العدالة الجنائية عنصر جوهري ، لا يفصل عن حق الضحايا في معرفة الحقيقة والتعويض و ضمانات عدم التكرار".

لذلك، فإن التصميم على **بناء مسار وطني للعدالة الانتقالية في اليمن** لا ينبغي أن يغفل هذا التمييز ، فنجاح أي عملية انتقالية ، مرهون بوضوح المفاهيم، وبالقدرة على المواءمة بين مقتضيات المحاسبة ومقتضيات المصالحة، دون تمييع الحقوق أو تكريس الإفلات من العقاب.

ويمكن توضيح تجارب من العدالة الانتقالية :

إن تجارب العدالة الانتقالية تمثل اليوم مختبراً عالمياً تتقاطع فيه الفلسفة القانونية، والسياسة المقارنة، والذاكرة الجماعية، وقيم حقوق الإنسان. فلا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد سرد تاريخي لمسارات ما بعد النزاع، بل هي منظومات معقدة من الاختيارات الأخلاقية، والموازنات السياسية، والضرورات العملية.

لقد أظهرت دراسات العقدين الأخيرين أن جوهر العدالة الانتقالية لا يكمن في نجاحها الأني فحسب، بل في قدرتها على إنتاج خطاب اعتراف جماعي يحرر المجتمع من أسر الصمت والإنكار.

في هذا السياق، تتقدّم تجارب جنوب إفريقيا، والأرجنتين، والمغرب لتكون ثلاث حالات نموذجية، كل منها جسّد نموذجاً متميّزاً في مقارنة إرث العنف: **جنوب إفريقيا** بنموذج "العدالة الاعترافية" التي أرادت مداواة الذاكرة الجماعية عبر المصالحة المشروطة، و**الأرجنتين** بمحاولتها تأسيس عدالة جنائية صارمة قبل أن تنكسر أمام ضرورات التوازن السياسي، و**المغرب** بمقاربة الإنصاف الرمزي التي سعت لتقديم اعتراف وتعويض بلا مساءلة قضائية مباشرة.

إن الغاية من عرض هذه النماذج ليست استعارة وصفات جاهزة، بل إدراك جدلية العلاقة بين الاعتراف والإنصاف، والمصالحة والمحاسبة، ووعي المحددات التاريخية والسياسية التي تجعل كل تجربة فريدة في سياقها. وفي ضوء هذا الإدراك، يغدو السؤال الأساسي: **كيف نستخلص من هذه التجارب عناصر القوة والقصور بما يساهم في بناء عدالة انتقالية قابلة للحياة في بيئات أخرى كالبينة اليمنية .**

المسار التدريبي للوحة الأولى اليوم التدريبي الأول

الجلسة الأولى والثانية

المفهوم والأسس التاريخية للعدالة الانتقالية

الأهداف

1. تعريف المشاركين بمفهوم العدالة الانتقالية.
2. شرح نشأتها التاريخية (نورمبرغ، أمريكا اللاتينية، جنوب إفريقيا)
3. توضيح محاورها الأربعة.
4. مناقشة أهميتها في السياق اليمني.

الأنشطة

1. عرض تقديمي شرائح
2. تعريف العدالة الانتقالية.
3. الأسباب التي أوجدت المفهوم.
4. محطات تاريخية.
5. أهدافها الكبرى.

1. عصف ذهني

- سؤال : لماذا لا تكفي العدالة الجنائية وحدها؟
- تسجيل الإجابات على لوح.

2. تمرين خريطة المفاهيم

- رسم محاور العدالة الانتقالية الأربعة وعلاقتها ببعض.

خطة التيسير

- بدء بتعريف موجز.
- تحفيز المشاركين لطرح أمثلة.
- توثيق المخرجات.
- ربط النقاش بالسياق اليمني.

المخرجات

- خريطة مفاهيمية جماعية.
- قائمة أسباب نشأة العدالة الانتقالية.

الجلسة الثالثة :

الفروق بين العدالة الانتقالية والجنائية

الأهداف

1. استيعاب الفروق الجوهرية.
2. إبراز العلاقة التكاملية.
3. دراسة أمثلة مقارنة.

الأنشطة

1. عرض تقديمي شرائح :

- الفروق في الأهداف.
- الفروق في الإجراءات.
- دور الضحايا.
- الأثر الرمزي.

2. دراسة حالة :

- محاكمة جنرالات الأرجنتين ثم العفو السياسي.
- سؤال: ما الذي نجح وما الذي أخفق؟

3. لعبة أدوار

- فريق للعدالة الجنائية.
- فريق للانتقالية.
- مناظرة قصيرة.

خطة التيسير

- تقديم الفروق بوضوح.
- توجيه النقاش لتجنب التكرار.
- التوازن بين الرأي النقدي والموضوعي.

المخرجات

- قائمة فروق موثقة.
- تلخيص أهم الدروس المستفادة من حالة الأرجنتين.

الوحدة الثانية :
التجارب الدولية
تحليل ومقارنة
جنوب إفريقيا , الأرجنتين , المغرب

الفصل الأول : تجربة جنوب إفريقيا البنية المفهومية والجدل النقدي لمسار العدالة الانتقالية

تعتبر تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا **أحد أكثر النماذج إثارة للجدل والاهتمام**، إذ إنها كشفت التعقيد البنيوي الكامن في مقاربة الانتقال من نظام قمعي بنيوي إلى نظام ديمقراطي تعددي. فمن منظور سوسيولوجيا القانون والسياسات المقارنة، تمثل هذه التجربة حالة نموذجية لما يسميه الفيلسوف تشارلز تايلور بـ"أخلاق الاعتراف"، أي قدرة المجتمع على تحويل الذاكرة الجريحة إلى عنصر تأسيسي لعقد اجتماعي جديد.

لقد نشأ نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٤٨ كنظام قانوني ممنهج يرسخ الامتياز العرقي للبيض على حساب الأغلبية السوداء. تراكمت خلال خمسة عقود طبقات من العنف المؤسسي والقمع، حتى غدت الدولة بنية مغلقة، عسكرية الطابع، متكاملة القوانين مع أجهزتها الأمنية. مع انهيار الشرعية الدولية لـ **الأبارتايد** (نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا) عام ١٩٩١م، برزت لحظة تاريخية اتسمت بالتعقيد: انتقال سياسي سريع بلا انهيار كامل للمؤسسات، وتوازن قوى هش بين النظام السابق والحركات المناهضة.

تأسست **لجنة الحقيقة والمصالحة** بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٥، ووضعت لنفسها مهمة ثلاثية: كشف الحقيقة، العفو المشروط، وجبر الضرر.

وقد تضمنت صلاحياتها التحقيق في "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ذات الطابع السياسي"، وإصدار توصيات تعويضية، والسماح للجنة بطلب العفو مقابل اعتراف علني صريح.

من منظور فلسفة القانون، بررت اللجنة العفو المشروط، بأن الحقيقة المعلنة تملك قوة رمزية تفوق العقوبة الصامتة، و الاعتراف العلني يعتبر شكلاً من المساءلة الاجتماعية، يضمن إظهار بشاعة الانتهاكات أمام الرأي العام.

لكن على الرغم من رمزية العملية، برزت انتقادات حادة، فقد اعتبر ضحايا كثر أن غياب العقاب أضعف شعورهم بالإنصاف، واتهمت منظمات حقوقية اللجنة، بعدم الوصول إلى كبار المسؤولين عن النظام العنصري، وبتجاهل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العميق.

لقد كتبت الباحثة بامبلا رينولدز أن لجنة الحقيقة كانت "مساحة بينية بين العدالة والمصالحة، لكنها ظلت محدودة، بحدود التوازن السياسي. ومع ذلك، رسخت التجربة فكرة أن **كشف الحقيقة** هو شرط تأسيسي لأي تحول ديمقراطي حقيقي.

تجربة الأرجنتين :

جدلية المحاسبة والعفو وتحديات العدالة الانتقالية

تعتبر تجربة الأرجنتين في العدالة الانتقالية من أكثر التجارب التي جسدت التوتر البنيوي ، بين ضرورات المحاسبة القضائية واعتبارات الاستقرار السياسي.

ففي سياق انتهاكات واسعة النطاق خلال فترة الحكم العسكري (١٩٧٦-١٩٨٣) برزت أسئلة جوهرية حول قدرة المؤسسات الديمقراطية الناشئة على مساءلة نظام ، امتلك لسنوات جهازاً أمنياً قوياً ومنظومة قضائية متواطئة.

بدأت **"الحرب القذرة"** حين استولى الجيش على السلطة ، وشرع في ممارسة الإخفاء القسري ، والقتل خارج نطاق القانون بحق آلاف المعارضين.

وقد وثق تقرير **"Nunca Más"** الصادر عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق ، تسعة آلاف حالة مؤكدة ، وفتح الطريق أمام محاكمة رموز الانقلاب.

في عام ١٩٨٥م ، أدانت المحكمة الفيدرالية العليا ، خمسة من كبار الجنرالات بعقوبات حقيقية ، وهو ما أرسل رسالة قوية بأن الجرائم ضد الإنسانية لا تمر بلا حساب ، إلا أن مقاومة الجيش ومحاولات انقلابية لاحقة ، دفعت الحكومة لإقرار قوانين العفو المعروفة بـ"نقطة النهاية" و"الطاعة الواجبة" ، لتتحول العدالة إلى مشروع ناقص لا يملك القدرة على الوفاء بوعداها الكامل.

هذا الوضع خلق خيبة واسعة لدى الضحايا، وأنتج حركة اجتماعية واسعة مثل "أمهات ساحة مايو" اللواتي رفضن الصمت ، وواصلن المطالبة بالحقيقة والإنصاف. مع تعاقب الحكومات ، ظلت الذاكرة حية ، إلى أن ألغت المحكمة العليا قوانين العفو في ٢٠٠٥م ، لتفتح موجة ثانية من المحاكمات أظهرت أن العدالة قد تتأخر لكنها لا تنتهي.

في القراءة النقدية ، يرى الباحث كارلوس سانتياغو أن الأرجنتين أكدت أن العدالة الجنائية لا يمكنها أن تنمو إلا إذا وُجد توافق سياسي واجتماعي يحميها ، وأن العدالة الانتقالية بلا ذاكرة شعبية تظل دوماً عرضة للشاشة.

تجربة المغرب : التوفيق بين الذاكرة الوطنية والإنصاف الرمزي

تشكّل تجربة المغرب أول حالة في العالم العربي تؤسس عدالة انتقالية رسمية عبر **هيئة الإنصاف والمصالحة** ، بعد عقود من "سنوات الرصاص"، حيث تعرّض المعارضون السياسيون للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، جاء تأسيس الهيئة في ٢٠٠٤م ، كاعتراف رسمي بما جرى.

أنط الظهير الملكي بالهيئة صلاحيات التحقيق في الانتهاكات بين ١٩٥٦ و١٩٩٩، واقترح التعويض ورد الاعتبار. اعتمدت الهيئة على جلسات استماع سرية ، وأخرى عمومية ، جمعت أكثر من ٢٢ ألف طلب، وبنّت في ١٧ ألف ملف، وأصدرت توصيات حول الإصلاح المؤسسي وحفظ الذاكرة.

رغم الأهمية الرمزية للتجربة، ظهرت انتقادات جوهرية : غياب صلاحيات الإحالة إلى القضاء، الاكتفاء بالتعويض المالي دون محاسبة قضائية، ومحدودية برامج الإصلاح العميق ، و كتب عبد الله ساعف أن التجربة "أسست خطاب المصالحة لكنها تركت منظومة الإفلات من العقاب قائمة".

ومع ذلك، غيّرت هيئة الإنصاف والمصالحة المناخ السياسي المغربي، وخلقت ذاكرة موثقة ، اعترف بها القضاء الرسمي.

لقد أثبتت أن العدالة الانتقالية ، قد تبدأ باعتراف تاريخي، لكنها لا تكتمل دون مساءلة واضحة.

تكشف المقارنة التحليلية بين التجارب الثلاث عن حقيقة جوهرية : أن العدالة الانتقالية لا تتحقق في فراغ سياسي ولا في حياد تاريخي، بل في لحظة بالغة الهشاشة ، تشهد توازناً متقلّباً بين مطالب الضحايا ومصالح الفاعلين السياسيين.

لقد برهنت تجربة **جنوب إفريقيا** على أن الاعتراف الصريح والعلني بالجرائم ، يمكن أن يكون أداة هائلة لإعادة صياغة الذاكرة الوطنية، لكنها في المقابل كشفت محدودية العدالة الاعترافية حين لا يقترن بها إصلاح اقتصادي يردم الفجوات التاريخية.

أما **الأرجنتين**، فقد علمت العالم درساً لا يُنسى: أن العفو المفروض سياسياً لا يمحو الذاكرة ولا ينهي المطالبة بالعدالة، وأن العدالة قد تؤجل لكنها لا تُمحي.

في حين أظهرت تجربة **المغرب** فضيلة الاعتراف الرسمي وتضميد الجراح الرمزية، لكنها أيضاً أبرزت حدود المصالحة التي لا تقترن بمحاسبة فعلية.

إن هذه التجارب بما تحمله من عناصر قوة وضعف تؤكد أن العدالة الانتقالية لا تنجح إلا حين تنبع من إرادة جماعية حقيقية تقرّ بالحقائق مهما كانت موجهة، وتوازن بين مقتضيات السلم وضرورات العدالة ، دون أن تضحّي بكرامة الضحايا على مذبح التسويات السياسية. وبينما تختلف السياقات، يظل الدرس الأهم مشتركاً: لا مصالحة بلا اعتراف، ولا إنصاف بلا مساءلة، ولا بناء لمستقبل مستقر على أنقاض ذاكرة مكسورة أو منسية.

الفصل الثاني : إدراك أهمية دورهم كمرشدين دينيين وعلماء في هذا المسار

موقع ودور المرشدين الدينيين والعلماء في العدالة الانتقالية

إطار نظري وتحليل تطبيقي

الدين بوصفه مكوّنًا للذاكرة الأخلاقية :

في كل المجتمعات الخارجة من الصراعات أو الأنظمة القمعية، يبرز سؤال مركزي : كيف يمكن إعادة بناء الثقة والقيم المشتركة ، بين مكوّنات اجتماعية مزقتها الانتهاكات ؟ هنا يتجلى دور الدين، كحاملٍ للذاكرة الأخلاقية ، والضمير الجمعي.

لقد أظهرت الأدبيات الحقوقية والسوسيولوجية (**علم الاجتماع**) أن المؤسسات الدينية والمرشدين الدينيين والعلماء ، يملكون شرعية رمزية وقدرة تعبوية لا تتوفر لغيرهم. وتكتسب مساهمتهم أهمية استثنائية حين يُطلب منهم التوسط ، بين متطلبات العدالة والتسامح، وبين مقتضيات المحاسبة والمصالحة.

كتب الفيلسوف بول ريكور أن " التصالح ليس إلغاءً للعدالة ، بل صياغة جديدة لشرعيتها "، وهو ما يبرز الحاجة لدور المرشدين الدينيين والعلماء والدعاة ، في توجيه المجتمعات نحو هذا التصور العميق للإنصاف.

الإطار المفاهيمي : العدالة الانتقالية والدين :

العدالة الانتقالية بوصفها مسعىً للقيم

العدالة الانتقالية ليست فقط منظومة إجراءات قانونية ، بل مشروع قيمي يهدف لإعادة تأسيس الثقة الاجتماعية ورد الاعتبار للضحايا، لذا تتداخل معها مفاهيم أخلاقية ودينية وروحية مثل :

- التوبة
- الاعتراف
- العفو المشروط
- جبر الضرر المعنوي

في هذا المستوى، يصبح الخطاب الديني مصدرًا للشرعية الأخلاقية، وقوة رمزية، لدعم قبول المجتمع بمسارات الكشف والمحاسبة.

الخطاب الديني كضامن للذاكرة الجماعية

في المجتمعات ذات المرجعية الدينية القوية، لا يُنظر إلى الانتهاكات الكبرى باعتبارها وقائع قانونية فقط، بل بوصفها جروحاً في الضمير الجمعي، تحتاج إلى الاعتراف والتطهر والمغفرة، فهي تتجاوز الدينا الي الأخرة، وهنا يبرز المرشد الديني والداعية، كصوت يمنح الضحايا اعترافاً معنوياً، من خلال الاعتراف والتوبة والاستغفار وطلب العفو من صاحب الحق، وهي معاني لا تقدر المؤسسات السياسية على منحه منفردة.

تأصيل شرعي من النصوص الإسلامية :

القرآن الكريم :

قال تعالى : (وإن طأفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فآت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (٩)) إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون (الحجرات ٩-١٠)

قال تعالى : (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) (المائدة: ٨)

قال تعالى : "وإذا حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل". (النساء: ٥٨)

قال تعالى : " وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين ". (النحل: ١٢٦)

قال تعالى في قصة يوسف عليه السلام : (لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين) يوسف : ٩٢

قال تعالى : (لا خير في كثير من نجواهم إلا من بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) النساء : ١١٤

قال تعالى : (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) الأنفال : ١

قال تعالى : (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون * وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين * ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل * إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم * ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) الشورى ٣٩ - ٤٣

السنة النبوية :

عن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا , في بلدكم هذا , ألا هل بلغت) (**متفق عليه**)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أقال مسلماً عثرته أقال الله عثرته يوم القيامة) (**رواه الطبراني وابن حبان**)

وروى البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم)

موقف النبي في فتح مكة

موقف الحسن بن علي رضي الله عنه عندما تنازل لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في هذه النصوص والمواقف , إقرار بمركزية العدل وعدم التمييز، والحق في الإنصاف مع فضيلة العفو إذا كان خياراً واعياً وليس فرضاً قسرياً.

المسار التدريبي للوحة الثانية اليوم التدريبي الثاني

الجلسة الأولى والثانية

التجارب الدولية مقارنة وتحليل

الأهداف

- تحليل تجارب جنوب إفريقيا، الأرجنتين، المغرب.
- استخلاص نقاط القوة والقصور.
- استلهام الدروس للتطبيق في اليمن.

الأنشطة

1. عرض تقديمي شرائح:
 - جنوب إفريقيا: العفو المشروط والاعتراف العلني.
 - الأرجنتين: المحاسبة ثم العفو.
 - المغرب: الإنصاف الرمزي.
2. تمرين تحليل مقارنة
 - جدول مقارنة بين الحالات.
3. نقاش جماعي
 - كيف تطور نموذجًا يلائم اليمن؟
 -

خطة التيسير

- تحضير جداول مقارنة.
- تيسير النقاش بدعم أمثلة إضافية.
- احترام الآراء المختلفة.

المخرجات

- جدول مقارنة.
- قائمة الدروس المستفادة.

الجلسة الثالثة

البعد الديني والأخلاقي

الأهداف

- إبراز دور الدين والمرشدين الروحيين والعلماء .
- توضيح مفاهيم العفو الطوعي والعفو السياسي.
- تحليل النصوص الشرعية الداعمة.

الأنشطة

1. عرض تقديمي شرائح :
 - الذاكرة الأخلاقية.
 - الفرق بين العفو الطوعي والسياسي.
 - الآيات والأحاديث الداعمة.
2. دراسة حالة :
 - تجربة ديزموند توتو بجنوب إفريقيا.
3. نقاش مفتوح :
 - متى يصبح العفو خطراً على العدالة؟

خطة التيسير

- استخدام أمثلة دينية بوضوح.
- توضيح أهمية الاعتراف.
- توثيق الاقتباسات.

المخرجات

- قوائم نصوص شرعية داعمة.
- تلخيص دور الدين في المصالحة.

الوحدة الثالثة :
أدوار المرشدين الدينيين والعلماء
في تحقيق العدالة الانتقالية
الوعظ , الوساطة , الشرعية الرمزية

الفصل الأول :

موقع المرشدين الدينيين والعلماء في مسار العدالة الانتقالية

يمكن تفكيك أدوار المرشدين إلى ثلاثة مستويات :

◆ أولاً : المستوى الوعظي التوعوي

- **تهيئة الخطاب الديني لقبول فكرة الاعتراف وكشف الحقيقة. ونعني بذلك :**
 - أن يقوم العلماء والدعاة بالتوضيح للناس من منظور ديني أن الاعتراف بالخطأ أو الجريمة ليس فضيحة ولا ضعفاً، بل فضيلة شرعية وأخلاقية.
 - أن يستخدموا النصوص الشرعية والقصص النبوية ، لبيان أن كشف الحقيقة شرط للصلح والتسامح الحقيقي.
 - أن يساعدوا المجتمع على تقبل قول الحق وتوثيق الانتهاكات وعدم إنكارها أو دفنها خوفاً أو حرجاً.
 - أي باختصار **إقناع الناس دينياً بأن المصالحة لا تقوم إلا على الاعتراف الصريح بالجرائم والظلم.**

- **شرح الفرق بين العفو الطوعي والعفو السياسي** ، حيث يمكن تلخيص هذه الفروق في أن العفو التطوعي ، قرار شخصي حر نابع من الضحية ، العفو السياسي قرار رسمي غالباً لخدمة الاستقرار أو التوافق السياسي .ولتفاصيل أكثر يشمل :

• **العفو الطوعي**

- يصدر عن الضحية نفسه بإرادته الحرة.
- يكون بعد اعتراف الجاني وتحمله المسؤولية.
- يهدف لتجاوز الألم والمساهمة في الصلح.
- لا يفرض على الضحية ولا يرتبط بصفقات سياسية.

• **بينما العفو السياسي يتجلى في :**

- يصدر بقرار من السلطة أو القيادة السياسية.
- غالباً يكون ضمن اتفاقات أو مصالحات رسمية.
- قد يُمنح دون اعتراف الجاني أو رضی الضحايا.
- أحياناً يُستخدم لتصفية ملفات الماضي دون تحقيق الإنصاف الكامل.

• **التذكير بأن "العفو لا يكون إلا بعد القدرة"، وأنه ليس بديلاً عن الحق.**

تعني هذه العبارة أن الخطاب الديني يجب أن يشرح بوضوح للناس أن العفو لا يُطلب من الضحية حين يكون ضعيفاً أو مكرهاً على التنازل عن حقه، بل إن العفو في الشريعة الإسلامية فضيلة لا تتحقق إلا عندما يكون الشخص قادراً على الاقتصاص والانتقام لو أراد، ثم يختار بإرادته الحرة أن يعفو. فالعفو في هذا السياق ليس بديلاً عن الحق أو وسيلة

للتغطية على الجريمة أو إسكات المظلوم، وإنما هو اختيار أخلاقي كريم يأتي بعد تثبيت الحقيقة والاعتراف بالانتهاك. ولذلك، لا يجوز أن يقدم العفو وكأنه بديل عن رد المظالم أو محاسبة المسؤولين، بل يظل الحق محفوظاً، والعفو قرار فردي نابع من الوعي والقدرة وليس مفروضاً من جهة خارجية.

ثانياً : المستوى الوسيط

- المساهمة في لجان المصالحة , كصوت ضامن لحقوق الضحايا.
- التوسط بين عائلات الضحايا والجناة في لقاءات العفو المشروط.
- توثيق الروايات التاريخية بمعايير أخلاقية.

♦ ثالثاً : المستوى الرمزي

- إضفاء شرعية معنوية على تقارير الحقيقة.
- التصدي لخطاب النسيان والتبرير.
- إعادة صياغة الهوية الجمعية من منطلق الحق.

الفصل الثاني : أمثلة وتجارب مقارنة

تشكل العدالة الانتقالية مشروعاً معقداً يتجاوز نطاق المحاسبة القانونية ليطال ذاكرة الجماعة وهويتها الأخلاقية. وحين تشهد المجتمعات نزاعات أهلية عميقة أو أنظمة قمعية منهجية، يبرز سؤال مركزي: من يملك الشرعية الأخلاقية لترميم الثقة المهدورة؟

في هذا السياق، يكتسب **العلماء والقيادات الدينية** مكانة استثنائية بوصفهم حاملو خطاب ديني يربط بين القيم الدينية ومفهوم العدل، ويمنح الشرعية لسرديات الاعتراف والمصالحة. ولا يكاد يخلو أي مسار عدالة انتقالية ناجح من مساهمة مباشرة أو غير مباشرة للمرجعيات الدينية، سواء عبر التوسط بين الأطراف، أو تهيئة المناخ النفسي لتقبل الاعتراف والصفح، أو حماية الذاكرة من التزييف، هنا سوف نعرض ثلاث تجارب مقارنة – جنوب إفريقيا، رواندا، المغرب – وتناقش طبيعة أدوار العلماء والأئمة والقيادات الدينية في كل منها.

تجربة جنوب إفريقيا : الشرعية الأخلاقية للمصالحة

تعتبر جنوب إفريقيا من أشهر تجارب العدالة الانتقالية التي جسدت الدور المركزي للقيادات الدينية. فقد قاد **المطران ديزموند توتو** لجنة الحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها عام ١٩٩٥، وجعل من الخطاب الروحي ركيزة أساسية لشرعية مشروع المصالحة.

امتاز توتو باستخدام مفاهيم دينية مثل "الغفران المقدس"، و"التوبة الصادقة"، و"الشفاء الروحي للجماعة"، لإقناع الضحايا بأن الاعتراف العلني يعيد لهم الكرامة حتى إذا لم يرافقه عقاب قانوني. وكانت جلسات الاستماع تبدأ بتلاوات وصلوات رمزية تمنح الحضور شعوراً بأنهم يشهدون فعل تطهير أخلاقي وليس مجرد محاكمة إجرائية.

أسهم هذا الحضور الديني المكثف في تهدئة مطالب الانتقام، وخلق سردية وطنية جديدة تعترف بالجرائم دون أن تنزلق إلى دائرة الثأر. مع ذلك، تعرض توتو ونموذج اللجنة لانتقادات لاحقاً بسبب تركيزه الكبير على البعد الروحي على حساب المساءلة المادية والتعويضات الاقتصادية.

تجربة رواندا : التوبة الجماعية في محاكم الغاشاشا

بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام ١٩٩٤، وجد المجتمع نفسه ممزقاً عرقياً ومجتمعياً إلى حد بعيد. هنا لعبت الكنائس والمساجد دوراً محورياً في تيسير عملية العدالة التصالحية.

استعادت رواندا تجربة **محاكم الغاشاشا** التقليدية، التي يجتمع فيها المجتمع المحلي ليشهد على اعتراف الجناة وطلبهم العفو. كانت هذه الجلسات غالباً تبدأ بخطابات دينية، ويجلس القيادات الروحية في مقدمة القاعة لإضفاء الصدقية الأخلاقية على الإجراءات.

كذلك أدت خطب الجمعة ووقداس الأحد دوراً في التهيئة النفسية للأطراف المتضررة، حيث رُبطت فكرة التوبة الدينية بالتكفير عن الجريمة الجماعية. هذا الربط بين التوبة والصفح أعطى الغاشاشا بعداً روحياً عمق فعاليتها الرمزية.

رغم ذلك، ظل التحدي قائماً في ضمان أن الاعتراف لم يتحول إلى أداة لتبرئة الجناة دون توفير تعويضات حقيقية للضحايا.

تجربة المغرب: المصالحة الرمزية والخطاب الديني

في المغرب، تأسست **هيئة الإنصاف والمصالحة** عام ٢٠٠٤ كأول تجربة عدالة انتقالية في العالم العربي. كانت الهيئة ذات طابع مدني حقوقي بامتياز، ولم يكن للعلماء دور رسمي في إدارة التحقيقات أو تقرير التعويضات.

لكن الخطاب الديني ظل حاضراً في الخلفية كمكوّن تأسيسي للذاكرة، فقد شهدت لقاءات محلية كثيرة حضور شيوخ ووعاظ، كانوا يوضحون أن كشف الحقيقة لا يعني خيانة الوطن ولا انتقاص هيئته، كذلك دُعيت المرجعيات الدينية لإصدار بيانات تدعو إلى التسامح المشروط وتقبل الاعتراف العلني.

برز في الخطب الرسمية ارتباط مفاهيم العدل والإنصاف بقيم الشريعة الإسلامية، ما ساعد على تعزيز قبول الرأي العام للتعويض الرمزي رغم غياب المحاسبة القضائية. ومع ذلك، لم يحقق هذا البعد الديني في المغرب قوة تعبئة جماهيرية تماثل ما حصل في جنوب إفريقيا أو رواندا، بسبب طبيعة النظام السياسي المركزي.

مقارنة وتحليل

- تُظهر هذه التجارب فروقًا واضحة في أدوار العلماء والقيادات الدينية:
- في جنوب إفريقيا، كان حضور رجل دين على رأس اللجنة ، نقطة فارقة خلقت شرعية أخلاقية قوية.
 - في رواندا، كانت القيادة الروحية موزعة ، بين مختلف المؤسسات الدينية على مستوى القرى والمحليات، ما جعلها أكثر قربًا للناس.
 - في المغرب، اقتصر الدور الديني على الوعظ والتوعية والشرعية الرمزية، دون صلاحيات تنفيذية.

هذه الفروق تبرز أن **الدور الديني في العدالة الانتقالية** يتحدد بثلاثة عوامل رئيسية:

- هيكلية المؤسسات الدينية ومدى استقلالها.
- مستوى التدين الجمعي ومكانة القادة الروحيين في الوعي العام.
- طبيعة العلاقة بين الدولة والدين في السياق السياسي لكل بلد.

تؤكد هذه التجارب أن العلماء والقيادات الدينية يمكن أن يكونوا رافعة مركزية في مسارات العدالة الانتقالية حين يمتلكون شرعية مجتمعية عميقة، وحين لا ينحصر خطابهم في الدعوة العاطفية للتسامح بل يدمج الاعتراف والإنصاف.

لكن نجاح هذا الدور يظل مرهونًا بشروط أساسية:

- وضوح العلاقة بين العفو والاعتراف.
- الاستقلالية عن التوظيف السياسي.
- الالتزام بحقوق الضحايا وذاكرة العدالة.

إن البناء على هذه النماذج لا يعني استنساخها، بل استلهام جوهرها: **أن العدالة ليست مسارًا قانونيًا فقط، بل التزامًا أخلاقيًا يحتاج إلى لغة روحية تداوي الجروح وتحفظ الكرامة الجماعية.**

خارطة مفاهيمية : دور المرشدين الدينيين

الوعظ والتوعية نشر قيم الاعتراف ، بيان العدل والعفو
الوساطة والتيسير تسهيل المصالحات ، الوساطة الأخلاقية
الشرعية الرمزية ترسيخ الذاكرة ، دعم شرعية التقرير

التحديات

- رغم هذه الأدوار الحيوية، يواجه المرشدون تحديات مركبة:
- **تسييس الخطاب الديني** لصالح أطراف النزاع.
 - **الإفراط في الدعوة للتسامح** دون شروط اعتراف ومحاسبة.
 - **غياب التكوين الحقوقي** الذي يوازن الفقه القانوني مع القيم الدينية.

الفصل الثالث : دور العلماء والأئمة في إصلاح ذات البين وإغلاق ملفات الحروب – نماذج تاريخية وحديثة

إن العلماء والقيادات الدينية لطالما اضطلعوا بدور محوري في فض النزاعات المسلحة وإغلاق ملفات الصراع الأهلي في سياقات تاريخية عديدة. هذا الدور يركز على طبيعة الدين نفسه بوصفه مصدراً لمشروعية أخلاقية عليا تتجاوز الولاءات السياسية والقبلية. فحين تتكسر الروابط الوطنية وتتفكك المؤسسات، تظل المرجعية الدينية قادرة على إحياء القيم الجامعة وتهدئة العواطف المحترقة.

في **التاريخ الإسلامي المبكر**، يمثل إصلاح الحسن بن علي رضي الله عنه أحد أبرز النماذج على تفضيل الصلح على الحرب رغم التباينات السياسية. لقد تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنهما بعد أن أيقن أن إراقة الدماء ستؤدي إلى انقسام لا ينتهي، وهو ما أسماه العلماء "تقديم المصلحة العظمى على المصلحة العاجلة"، وأدرجه ابن تيمية في سياق سياسة الشرع في درء المفساد، وقد سمي هذا العام بعام الجماعة، وعلق ابن كثير على هذا واعتبر تنازل الحسن بعد ستة أشهر من ولايته هو نهاية الخلافة الراشدة التي قُدرت بثلاثين سنة.

وقد ترتب على هذا الصلح الذي يعد من مفاخر المسلمين في تاريخهم، حقن الدماء، ووحدة الأمة، والعفو العام والأمان للجميع كما جاء في رواية البخاري أن الحسن قال لو فد معاوية: وإن هذه الأمة عاشت في دماؤها، فكفل الوفد للحسن العفو للجميع فيما أصابوا من الدماء.

وفي **عهد الدولة العباسية**، يذكر المؤرخون أن الإمام الشافعي قد توسّط في نزاعات أهلية بين القبائل العربية في اليمن، حين أرسل رسائل مكتوبة إلى الزعماء المحليين يذكرهم بحرمة الدماء ويدعوهم إلى الاحتكام للقضاء الشرعي بدلاً من الاقتتال.

أما في **العصر العثماني**، فقد لعبت هيئة المشايخ والفقهاء أدواراً مؤثرة في تهدئة الصراعات بين الطوائف في بلاد الشام، حيث كانت الفتاوى الصادرة عن شيخ الإسلام تمثل سلطة عليا لا يجرؤ زعيم محلي على تجاوزها.

في **القرن العشرين**، ومع موجة حروب التحرر وحروب الهوية، تجدد هذا الدور بطرق متنوعة. ففي البوسنة والهرسك خلال الحرب الأهلية، اضطلع مجلس العلماء الإسلامي بمبادرة "نداء سراييفو" ١٩٩٥. وفي لبنان، أسهم رجال الدين في اتفاق الطائف. وفي العراق، صدر "ميثاق مكة" ٢٠٠٦ لتحريم الاقتتال الطائفي. وفي الصومال، أصدرت رابطة العلماء بياناً يجرم القتال بين الفصائل. وفي اليمن، شارك العلماء في صعدة وعمران بمبادرات صلح قبلية تضمنت تحريم الثأر والتعويض. إن إدراك أهمية المرشدين الدينيين والدعاة، لا ينبغي أن يقتصر على أدوارهم الرمزية، بل **يجب تمكينهم بالمعرفة القانونية والحقوقية** وتحسينهم من التوظيف السياسي. ففي سياق العدالة الانتقالية، يصبح الخطاب الديني مرآة للذاكرة الجماعية، وحارساً لمشروعية الإنصاف، وضامناً ألا تتحول المصالحة إلى نسيان مقنّع. هكذا، يغدو دورهم حجر الزاوية الذي يربط القيم بالممارسة، ويرسم الطريق بين الحق والعفو، والعدالة والسلام.

الفصل الرابع : دور العلماء والقيادات الدينية في العدالة الانتقالية تأصيل نظري وتطبيقات مقارنة

إن العدالة الانتقالية تعدُّ أحد أكثر المفاهيم تعقيداً وتداخلاً بين الحقل القانوني والحقل القيمي والرمزي. فهي ليست مجرد عملية قضائية تهدف إلى معاقبة الجناة أو تعويض الضحايا، بل هي محاولة شاملة لإعادة بناء أسس الشرعية والعيش المشترك بعد فترات العنف الشامل أو القمع الممنهج. في هذا الإطار، يبرز دور الدين والقيادات الدينية باعتبارهما حاملين لذاكرة الجماعة الأخلاقية، ومنتجين لخطاب يمنح المعاناة معنى أعمق، ويسهم في تحويل الألم الفردي إلى سردية جامعة.

وقد أكدت الوثائق الدولية مثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2004/616 على أن العدالة الانتقالية لا تنفصل عن جهود المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات، بل تتكامل معها لتثبيت دعائم السلم الاجتماعي.

أما في السياق الإسلامي، فإن النصوص الشرعية تضع مبدأ العدل كقيمة أساسية تنبثق عنها فكرة الصفح المشروط. يقول تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء: ٥٨) ويقول أيضاً: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" (المائدة: ٨)

هذا التلازم بين العدل والصفح يظهر في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: من أقال مسلماً عثرته أقال الله عثرته يوم القيامة" (رواه الطبراني وابن حبان)، مع التأكيد على حرمة الدماء: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" (متفق عليه)

من هنا تتضح العلاقة العميقة بين العدالة بوصفها قيمة دينية والعدالة بوصفها نظاماً قانونياً. إن هذا التداخل يجعل من الخطاب الديني إطاراً لا غنى عنه في العدالة الانتقالية، وخاصة في المجتمعات التي تنهض فيها المؤسسات الدينية بدور مركزي في تشكيل الضمير الجماعي.

تشكل العدالة والمصالحة في الشريعة الإسلامية أحد أهم الأسس التي تميز المنظور الأخلاقي والحقوقى لهذه الرسالة، إذ إن الإسلام لم يكتفِ بوضع أحكام العقوبات وجزاء الجرائم، بل ربط دائماً بين إنصاف المظلوم وصيانة وحدة الجماعة، وجعل العدل قيمة مطلقة لا تتأثر بالأهواء ولا تنقلب إلى انتقام أعمى. وقد جاءت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية لتؤكد هذا المعنى وتوضحه في نماذج تاريخية عملية.

يأمر القرآن الكريم بالعدل كواجب ديني لا يخضع لميل النفس ولا لضغط الصراع، فقال تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى" (النحل: ٩٠)، وجاء في آية أخرى قوله: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" (المائدة: ٨)، ليبين أن العدل هو الضمانة الأساسية لصحة المجتمع، حتى مع الخصوم والأعداء. كذلك أكد النص القرآني أن العفو فضيلة سامية لكنه لا يعني إنكار الحق أو إسقاط المظالم، بل هو فعل اختياري يصدر

عن قوة ووعي، وليس عن ضعف أو ضغط، كما في قوله تعالى " :وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين **النحل : ١٢٦**"، وفي قوله " :والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين." **آل عمران ١٣٤**

وفي السنة النبوية ، تتضح هذه القيم في الأحاديث الجامعة التي رسخت حرمة الدماء والحقوق، إذ يقول صلى الله عليه وسلم " :إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا"، وهو حديث يرفع صيانة الكرامة الإنسانية إلى مستوى القداسة، ويجعل انتهاكها جريمة لا تبررها دوافع السياسة أو العداوة. ومع ذلك، لم تغفل السنة عن تقدير العفو والتجاوز حين يكون ذلك سبيلاً لاستعادة التوازن والسلم، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " :من أقال مسلماً عثرته أقال الله عثرته يوم القيامة"، وفي حديث آخر " أقبيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود." **رواه أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها .**

وتبرز هذه المبادئ بجلاء في السيرة النبوية التي قدمت نماذج عملية عالية البلاغة والإنسانية. ففي صلح الحديبية ، حين قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، التفاوض مع قريش بعد سنوات من العدا، قبل بشروط ظاهرها مجحف، كتضمين بند إعادة من جاء مسلماً إلى مكة، لكن جوهر الصلح كان **الاعتراف السياسي بالدولة الإسلامية وضمان حق الدعوة السلمية.**

وقد وصف القرآن هذا الاتفاق بأنه فتح مبين، لتأكيد أن المصالحة الواعية قد تكون في ظاهرها تراجعاً لكنها في حقيقتها تأسيس لمرحلة جديدة.

أما في **فتح مكة**، حين دخل النبي صلى الله عليه وسلم مع جيشه منتصراً، لم يذهب إلى الانتقام رغم ما تعرض له المسلمون من اضطهاد، بل جمع أهل مكة وقال لهم في خطاب تاريخي بالغ العاطفة " :ما تظنون أنني فاعل بكم؟ " فأجابوا: "أخ كريم وابن أخ كريم"، فقال لهم " :اذهبوا فأنتمم الطلقاء . " ومع ذلك، لم يكن هذا العفو بلا حدود، إذ بقيت المسؤولية قائمة على من ارتكب جرائم جسيمة معلنة، ما يؤكد أن التسامح في الإسلام ليس إلغاء للعدالة، بل تأسيساً لها في سياق جماعي سلمي.

إن هذه النماذج تثبت أن العدالة والمصالحة في الشريعة الإسلامية ليست مجرد ترف أخلاقي، وإنما نظام يقوم على توازن دقيق بين الحق والصفح، ويشترط لنجاحه أن يقترن الاعتراف الصادق بالتوبة والالتزام برد المظالم. وفي هذه القيم يجد العمل الحقوقي المعاصر سنداً راسخاً يمكن استلهامه لبناء مقاربات للعدالة الانتقالية لا تفصل بين القانون والضمير ولا تختزل الإنصاف في العقوبات وحدها.

المدخل المفاهيمي للعدالة الانتقالية

ظهر مصطلح العدالة الانتقالية في نهايات القرن العشرين، خاصة بعد سقوط الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ثم في أعقاب صراعات مثل الإبادة في رواندا وتفكك يوغوسلافيا. يُعرّف مركز العدالة الانتقالية (ICTI) العدالة الانتقالية بأنها "مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تعتمدها المجتمعات لتصحيح إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

هذه التدابير تشمل:

- **كشف الحقيقة** : توثيق ما وقع بدقة ومصداقية، سواء توثيق ميداني أو توثيق من خلال الوثائق والنصوص.
- **المساءلة** : محاكمة الجناة أو تحميلهم المسؤولية الرمزية.
- **جبر الضرر** : تعويض الضحايا مادياً ومعنوياً
- **إصلاح المؤسسات** : ضمان عدم التكرار، القانونية والقضائية، المحلية.

وقد لاحظ الباحث برانسلاف هريك أن العدالة الانتقالية تسعى لتجاوز مجرد القصص، إلى إعادة تأسيس العقد الاجتماعي وإعادة إنتاج الشعور بالانتماء الجماعي، وهو ما أكده رسول الله صلي الله عليه وسلم مع مشركي قريش حينما قال لهم " ماذا تروني فاعل بكم ؟ قالوا :أخ كريم وابن أخ كريم ، قال : فاذهبوا "فأنتم الطلقاء"

علاقة الدين بالذاكرة الجماعية والإنصاف

في كل تجربة انتقالية تقريباً، كان الدين يلعب وظيفة مركزية، إذ يوفّر ما يمكن تسميته "الشريعة الدينية" للاعتراف والمصالحة. فالدين هنا لا ينحصر في الوعد، بل يمثل وعاءً يحمل قيماً مثل التوبة والصفح والحق.

في **رواندا**، كانت محاكم الغاشاشا تنطلق بجلسة افتتاحية يتلو فيها رجال الدين نصوصاً دينية تؤكد حرمة الدماء وضرورة الاعتراف. وفي **جنوب إفريقيا**، اعتمد ديزموند توتو على خطاب مسيحي يربط الغفران بالعدالة، حين قال: الغفران لا يلغي الحقيقة، بل يمنحها القدرة على الشفاء.

وفي **المغرب**، حضرت هيئة الإنصاف والمصالحة روح التصالح المستمدة من التراث الإسلامي، حيث استخدمت مفردات مثل "الصفح الكريم" و"إعادة الاعتبار".

الدين أيضاً يؤدي وظيفة حفظ الذاكرة الجمعية: حين يقرّ الجناة بما فعلوا أمام الناس وبحضور العلماء، تتحول الحقيقة من رواية فردية إلى سجل مشترك، وهذا شرط جوهري للإنصاف.

تجارب مقارنة للدور الديني في العدالة الانتقالية

جنوب إفريقيا :

المطران ديزموند توتو جسّد شخصية جامعة بين القائد الروحي والميسر الاجتماعي. وجوده في اللجنة لم يكن رمزاً فقط، بل ضماناً أخلاقية، بأن كشف الحقيقة ليس مهانة للأمة، بل تطهير لها.

رواندا :

لعبت الكنائس والمساجد أدواراً حيوية، إذ سهّلت الاعترافات ووفرت غطاءً شرعياً للعفو المشروط.

المغرب :

رغم الطابع المدني للهيئة، كانت خطب الجمعة واللقاءات الوعظية تشرح للناس أن التعويض لا يطعن في كرامتهم، وأن الحقيقة شرط لتطهير الضمير الوطني.

تُظهر هذه التجارب أن دور العلماء يتفاوت بين القيادة المباشرة (كما في جنوب إفريقيا) والدعم الرمزي والتربوي (كما في المغرب)

التحديات الأخلاقية والسياسية لتدخل العلماء

يترافق تدخل العلماء مع عدة مخاطر أبرزها:

تسييس الخطاب الديني : عندما تستخدمه أطراف الصراع لتبرير تنازلات مجحفة , أو التسامح مع الإفلات من العقاب.

الإفراط في الدعوة للتسامح : ما قد يحوّل المصالحة إلى نسيان قسري.

تضارب المرجعيات الدينية : خاصة حين تنقسم المؤسسات الدينية سياسياً. لهذا، يشترط لنجاح التدخل الديني أن يقترن بخطاب مستقل يوازن بين الإنصاف والصفح.

خارطة مفاهيمية للأدوار

يمكن تلخيص أدوار العلماء في ثلاثة مستويات مترابطة:

الوعظ والتوعية : نشر قيم الاعتراف والعدل وتحريم الثأر.

الوساطة والتيسير : رعاية جلسات الصلح والاعتذار العلني.

الشرعية الرمزية : إضفاء مصداقية على تقارير الحقيقة وخطاب المصالحة.

هذه الخارطة تساعد على التمييز بين التدخل التربوي والتدخل الإجرائي والتدخل الرمزي، وهو ما يحتاجه أي برنامج مصالحة ناجح.

أدوات تصميم مبادرات توعوية

لتصميم مبادرة دينية داعمة للعدالة الانتقالية ، ينبغي الجمع بين:

إطار شرعي وقانوني : يستند إلى النصوص القرآنية والسنة النبوية وما يتلائم معهم من الاتفاقيات الدولية

روايات توثيقية : قصص وشهادات توثق معاناة الضحايا.

رسائل تربوية واضحة : تؤكد أن العدل لا يناقض العفو.

خطة تواصل اجتماعي : لضمان الوصول إلى جمهور واسع.

على سبيل المثال، في رواندا جرى إنتاج كتيبات تربوية توزع في القرى تشرح بالصور مفهوم الغاشاشا وتربطه بقيم الدين.

معايير تقييم خطاب المصالحة

يُقاس نجاح الخطاب الديني وفق عدة مؤشرات:

مصداقية الاعتراف : هل يعترف الجناة صراحة ؟

شعور الضحايا بالإنصاف : هل يشعرون أن كرامتهم رُدّت ؟

عدم تسييس الخطاب : هل بقي مستقلاً عن التوظيف السياسي ؟

قدرة الخطاب على بناء ذاكرة مشتركة : هل وُحّد الروايات أم كرس الانقسام ؟

في جنوب إفريقيا، حقق خطاب توتو هذا التوازن بدرجة عالية ، بينما في تجارب أخرى بقيت بعض المظالم مفتوحة بسبب غياب مساءلة حقيقية.

إن العلاقة بين الدين والعدالة الانتقالية ليست علاقة طارئة، بل تداخل عميق في الوظيفة الأخلاقية للخطاب الروحي. حين يلتزم العلماء بتأصيل مفاهيم الحق والصفح المشروط ، ويسهمون في بناء ذاكرة شفافة، يصبح حضورهم حجر الزاوية في أي مسار مصالحة حقيقي.

المسار التدريبي

للوحة الثالثة

اليوم التدريبي الثالث

الجلسة الأولى والثانية

أدوار العلماء والمرشدين الدينيين

الأهداف

- استيعاب الأدوار الثلاثة: الوعظ ، الوساطة ، الشرعية الرمزية.
- فهم التحديات.
- اقتراح خطط تمكين.

الأنشطة

1. عرض تقديمي شرائح:
 - خارطة الأدوار الثلاثة.
 - التحديات.
 - أمثلة تاريخية.

2. تمرين مجموعات

- تصميم خطة عمل للمرشدين.

3. نقاش مفتوح

- كيف نضمن استقلال الخطاب الديني؟

خطة التيسير

- تقسيم المشاركين لمجموعات صغيرة.
- دعم التفكير النقدي.
- توثيق الحلول.

المخرجات

- خطة عمل مقترحة.
- قائمة التحديات وطرق المعالجة.

الجلسة الثالثة

بناء خطة وطنية للعدالة الانتقالية

الأهداف

- تجميع المعارف.
- صياغة رؤية وطنية.
- تحديد أولويات التطبيق.

الأنشطة

١. عرض تقديمي شرائح:

- عناصر خطة وطنية.
- معايير النجاح.

٢. ورشة عمل

- تصميم خطة وطنية شاملة.

٣. عرض النتائج

- كل مجموعة تقدم خطتها.

خطة التيسير

- إتاحة وقت كافٍ.
- مساعدة الفرق على التنظيم.
- تقديم تغذية راجعة ختامية.

المخرجات

- وثيقة خطة وطنية أولية.

الأمثلة والنصوص الداعمة

- "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا..." (المائدة ٨).
- حديث: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام..." متفق عليه
- تقرير S/٢٠٠٤/٦١٦ للأمم المتحدة.
- نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة.
- هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية.
- تجربة الأرجنتين وقوانين العفو.

المخرجات النهائية المتوقعة

- فهم عميق للمفاهيم والتمييزات.
- قدرة على تحليل التجارب.
- مهارة تصميم خطة وطنية.
- خطط أولية لدور العلماء في المصالحة.

الوحدة الرابعة : العدالة والمصالحة في الشريعة الإسلامية تأصيل شرعي ملحق واحد

الفصل الأول : تأصيل شرعي ونماذج تاريخية

مقدمة

تعد الشريعة الإسلامية نظاماً قيمياً وقانونياً متكاملًا يُعنى بتنظيم علاقة الفرد بالمجتمع، ويركز على صون الحقوق وتحقيق العدل وضبط نوازع الثأر. وإذ تنطوي العدالة في المنظور الإسلامي على أبعاد قانونية واضحة، فإنها تشتمل أيضاً على بعد روحي أخلاقي يوازن بين حق المظلوم في الانتصاف وحق الجماعة في صيانة وحدتها.

وقد بيّنت نصوص الوحي - القرآن والسنة - أن العدل قيمة مطلقة لا تتأثر بالأهواء، وأن العفو فضيلة مشروطة بالقدرة والوعي لا يلغي الحق ولا يختزله. كما تقدم السيرة النبوية نماذج فريدة للصلح والمصالحة تتجاوز المنطق الانتقامي، وتؤسس لفكرة العفو النبيل المقترن بالتزام إصلاحي.

العفو في القرآن الكريم

إن نظرة القرآن الكريم تجاه العدل ورد المظالم والعفو تنبثق من رؤيته الكونية الشاملة للإنسان بوصفه خليفة في الأرض مؤتمناً على إقامة التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين الحق والرحمة. فالعدل في القرآن ليس مجرد قيمة أخلاقية تزيّن السلوك، بل هو قاعدة الوجود الإنساني والاجتماعي، وشرط استقرار العمران. يقول تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" **(النحل: ٩٠)**، وهي الآية التي وصفها كثير من العلماء بأنها أجمع آية في القرآن للأخلاق، لأنها توجز فلسفة التشريع في الجمع بين الإنصاف وإحسان المعاملة وصيانة الروابط.

ويقرر القرآن أن العدل ليس موقفاً نسبياً يحدده المزاج أو المصلحة، وإنما تكليف إلهي عابر للزمان والمكان. قال تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" **(المائدة: ٨)**، ليعين أن العدل هو الضمانة الأساسية لصحة المجتمع حتى مع الخصوم والأعداء. وفي هذا النص تتضح معالم قرآنية دقيقة: العدل امتحان للضمير حين تبلغ الخصومة أشدها، فلا يسقط عند الغضب ولا يتعطل عند الصراع.

أما رد المظالم، فهو في القرآن واجب جماعي وفردى على حد سواء، يقوم على إعادة الحقوق ورد الاعتبار لمن تعرض للأذى، ويستمد شرعيته من تكريم الإنسان ذاته. قال تعالى: "ولقد كرمنا بني آدم" **(الإسراء: ٧٠)**، كما جاء في تقريره لحق القصاص المشروع الذي يحقق الردع ويمنع تفاقم الظلم: "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب" **(البقرة: ١٧٩)**

وفي موضع آخر يؤكد الحق تبارك وتعالى على رد المظالم بقوله: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين" **(النساء: ١٣٥)**، وهي دعوة صريحة لجعل التزام الحق والإنصاف التزاماً شرعياً لا يسقط بالتقادم ولا يمحو بالعصبيات.

وتظهر في هذه الآيات معالم جوهرية للعدالة، يمكن تلخيصها في ثلاثة محاور :

- 1- أنها تكليف إلهي مطلق غير مرتبط بموقف أو انفعال.
- 2- أنها مقدمة للتقوى وشرط لتحقيق التوازن الاجتماعي.
- 3- أنها تشمل إنصاف العدو والخصم.

لكن نظرة القرآن لا تقف عند العدل المجرد والقصاص البارد، بل تفتح المجال للعفو حين يتحقق شرطه الأعظم : الوعي والاختيار الحر. يقول تعالى: "والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين" (آل عمران: ١٣٤)، ويقول أيضاً: "فمن عفا وأصلح فأجره على الله" (الشورى: ٤٠)، لتتجلى في هذه الآيات الرؤية القرآنية الراقية التي تربط العفو بالإصلاح، فلا يكون العفو تبريراً للإفلات من العقاب أو إلغاءً للحق، بل قراراً سامياً يتخذ بعد الاعتراف بالخطأ وتحقيق العدل.

وقد أكد القرآن أن العفو فضيلة سامية لكنها لا تعني إنكار الحق أو إسقاط المظالم، بل هي فعل اختياري يصدر عن قوة ووعي، وليس عن ضعف أو ضغط. ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى: "وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين" (النحل: ١٢٦)، وقوله: "والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين" (آل عمران: ١٣٤)، وهنا يتضح أن العفو فضيلة رفيعة لكنها لا تعني تضييع الحق أو إنكار الجريمة، بل شرطها الاعتراف والتوبة.

إن الأهداف الكبرى لهذه النظرة القرآنية تتجاوز حل النزاعات الظرفية ، لتؤسس لقيم دائمة تحفظ كرامة الفرد وتحقق تماسك المجتمع ، وتربط مفهوم العدل بالمسؤولية التاريخية للإنسان عن أفعاله. ومن هنا يغدو العدل في القرآن هو الأصل، والعفو فضيلة لا يكتمل معناها إلا إذا بُني على اعتراف وإصلاح، وهكذا يجتمع في هذه النظرة عمق روعي وتشريعي يجعلها إطاراً دائماً لأي مشروع للإنصاف والمصالحة ورد المظالم في كل عصر.

تأكيد السنة النبوية على العدل والعفو

نظرة السنة النبوية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في العدل والعفو

إن السنة النبوية تمثل التطبيق العملي الأمثل لمبادئ القرآن الكريم، وتبرز فيها مفاهيم العدل والعفو بوصفهما أساساً لإقامة مجتمع إنساني متماسك يقوم على الإنصاف وصيانة الكرامة ، وفي الوقت نفسه يفتح باب الرحمة والمغفرة. فالعدل في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن مجرد التزام قانوني، بل كان مبدأ أخلاقياً يرفض التمييز ويمنع استغلال السلطة أو العصبية.

ومن أبلغ ما يوضح هذه النظرة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الجامع: "إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها".
(متفق عليه)

في هذا الموقف النبوي تتجلى معالم العدل الكامل الذي لا تزيغُه الأهواء ولا تمليه القرابات، بل يضع الحق فوق اعتبارات النسب والمصلحة، ويؤكد أن العدل هو ضمان بقاء الأمة وصيانة هيبته.

وفي التطبيق العملي، كان النبي صلى الله عليه وسلم يوازن بين إقامة العقوبة وإعطاء فرصة للتوبة، كما في قصة ماعز الأسلمي رضي الله عنه، الذي جاء معترفاً بجريمته، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم مراراً ليجتهد له باب التوبة مفتوحاً، فلما أصر على اعترافه أقام عليه الحد، مبيناً أن العدل لا يعني القسوة ولا ينسى باب المغفرة لمن أرادها.

أما في **جانب العفو**، فقد كانت سيرته صلى الله عليه وسلم مدرسة عظيمة في التسامح المقترن بالقدرة، وهو ما تجلى بأوضح صورة في يوم فتح مكة، حين وقف أمام الذين آذوه وأخرجوه، وقد بلغ التمكين ذروته، وقال لهم:

"ما تظنون أني فاعل بكم؟"

قالوا: "أخ كريم وابن أخ كريم".

فقال:

"اذهبوا فأنتم الطلقاء". (رواه ابن إسحاق وغيره)

كان هذا العفو نابغاً من قوة وثقة ووعي بأن الرحمة بعد النصر تثبت العدل في النفوس وتؤسس لمرحلة جديدة من الصلح.

وقد كان صلى الله عليه وسلم، يعظّم حرمة الدماء ويقرن العفو دوماً بوضوح الحق وعدم إنكاره. ففي خطبته المشهورة يوم حجة الوداع قال:

"إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم

(هذا) **رواه مسلم**

ليؤكد أن العفو لا يعني هدر الحرمات ولا تمييع الحقوق.

كذلك علم الأمة أن التوبة والندم مبرران للعفو والصفح إذا أعلن الحق وثرك البغي. وفي فتح مكة أيضاً، استثنى من العفو جماعة ممن ثبتت جرائمهم وخيانتهم، لبيان أن العفو لا يكون غطاءً للإفلات من المسؤولية.

تظهر من هذه المواقف جملة مقاصد عميقة لنظرة السنة في العدل والعفو:

◆ أن العدل لا يُقام انتصاراً للنفس بل تحقيقاً للحق.

◆ أن العفو لا يُمنح إلا عن قدرة وبعد وضوح الحقيقة.

◆ أن حفظ الدماء والمصالح العامة مقدّم على دوافع الثأر والانتقام.

◆ أن الإصلاح والصفح المقتربين برد المظالم هما غاية عليا تُطهّر النفوس وتبني

المجتمع.

وتتضح معالم الجمع بين العدل والعفو في السيرة النبوية من مواقف كثيرة، منها ما رواه البخاري عن قصة ماعز الأسلمي الذي جاء معترفاً بالزنا، فأعرض عنه النبي صلى الله

عليه وسلم، مراراً ليفتح له باب التوبة بينه وبين ربه ، فلما أصر على اعترافه أقام عليه الحد، مبيئاً أن إقامة العدل لا تمنع التوبة ولا تنزع الرحمة.

أما **الصحابة رضوان الله عليهم** ، فقد ساروا على هذا النهج الدقيق. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "والله ما في الحكم بين الناس شيء أخوف عندي من الميل". **ذكر ذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء ، وابن عساكر في تاريخ دمشق وابن كثير في البداية والنهاية**

وكان إذا اشتكى إليه ضعيف جلس معه حتى يقضي له حقه. وروي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه اختصم إليه يهودي في درع، فحكم القاضي شريح بالدرع لليهودي لشهادة ابني علي دون ثالث، فقبل الحكم وقال : هذا عدل. **ذكر لك الحاكم في مستدرکه وقال صحيح على شرط الشيخين ، وغيره كثير**

وفي العفو، ضرب أبو بكر الصديق رضي الله عنه مثلاً سامياً حين عفا عن مسطح بن أثاثة بعد حادثة الإفك، رغم أذيته لعائشة رضي الله عنها، وقال: "بلى والله إنني لأحب أن يغفر الله لي". بعد نزول قوله تعالى: * وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم) "النور: ٢٢"

إن المقاصد الكبرى لهذه النظرة النبوية والسيرة العطرة تتمثل في ترسيخ العدل قاعدة لا محيد عنها لحفظ المجتمع، وإعلاء العفو مقاماً رفيعاً يهين القلوب للسلم بعد إنصاف المظلوم وإقرار الحق، وهو المعنى الجامع الذي يجعل من الإسلام ديناً يجمع بين القصص المشروع والعفو الواعي، فلا يفرط في الحق ولا يغلق باب الرحمة.

وبهذا، تظل السنة النبوية مرجعاً خالداً في كيفية الجمع بين صرامة العدل ورفع العفو، وإرساء ميزان لا يختل مهما قست الأحداث أو تغيرت الأحوال.

مواقف الصحابة في إحياء العدل والعفو

إن مواقف الصحابة الكرام رضي الله عنهم في إرساء العدل وممارسة العفو تمثل الامتداد العملي المباشر لمعاني القرآن والسنة النبوية، فقد جسدوا في سيرتهم الجمع بين الإنصاف والحلم، والتزام الحق مهما بلغت التضحيات. ومن أعظم الشواهد ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد كان يقول:

"والله ما في الحكم بين الناس شيء أخوف عندي من الميل". **سبق تخريجه** وكان إذا جاءه صاحب حاجة أو مظلمة لا يكتفي بالإصغاء، بل ينزل عن مجلسه ويجلس مع المظلوم حتى يشعره بالمساواة والاحترام. وقد روي أن امرأة اعترضت على عمر في قضية صداق المرأة فقال عمر: "اللهم غفرا كل إنسان أفقه من عمر". **ذكر ذلك الخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقه)**.

وفي جانب العدل المجرد عن الهوى، يظهر موقف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين اختصم مع يهودي في درع، وكان الدرع قد ضاع منه ووجده اليهودي. فلما

تحاكما إلى القاضي شريح، طلب من علي بيعة، فلم يشهد معه إلا ابناه الحسن والحسين، فقال شريح: شهادة الابن لأبيه لا تجوز. فحكم بالدرع لليهودي. فقبل علي الحكم، وقال: "هذا قضاء العدل". حتى إن اليهودي أسلم بعد هذا الموقف وقال: "أميركم يخاصمني ثم يقبل بحكم قاضيه".

أما في باب العفو، فقد كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه مثالا رفيعا في العفو والتسامي عن الضغائن. فبعد حادثة الإفك التي آذت بينه وكرامته، كان ممن خاض فيها مسطح بن أثاثة الذي كان أبو بكر ينفق عليه. فلما علم بمقالته قطع نفقته، فأنزل الله تعالى قوله:

"وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم" **النور: ٢٢**
فبكى أبو بكر وقال: "بلى والله إني أحب أن يغفر الله لي". ثم أعاد له النفقة وقال: "والله لا أقطعها عنه أبداً".

وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه عظيم الحلم واسع الصدر، حتى إنه قال **يوم الدار** لأهل الفتنة: "والله لا أحل دماً حرّمه الله". **ذكر ذلك الطبري في تاريخه وابن الأثير في الكامل وابن كثير في البداية والنهاية**، ولم يقاتل عثمان دفاعاً عن نفسه، مراعيًا حرمة الدماء وخوفاً من الفتنة مع قدرته على رد العدوان.

أما عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، فكان يقول: "لا يصلح الناس إلا العدل، ولا يدوم العدل إلا بتقوى". **ذكر ذلك ابن عدي في العقد الفريد وكذلك ابن عساکر في تاريخ دمشق وابن كثير في البداية والنهاية**.

وكان إذا وُلّي أمراً قال: "إن أحبكم إلي من يقف عليّ بصدق لا يخاف في الله لومة لائم".
المصادر السابقة بالإضافة إلى الذهبي في سير أعلام النبلاء

إن هذه المواقف الكثيرة تجمع كلها على أن الصحابة رضي الله عنهم رأوا العدل أساس الحكم ونجاة الأمة، والعفو فضيلة لا تصدر إلا عن قوة ووعي ورغبة في صلاح القلوب والمجتمع. وقد جعلوا هذين المبدئين معاً عنوان حضارتهم وميراثهم للأجيال.

صلح الحديبية : المصالحة المشروطة والصبر الاستراتيجي

. ففي صلح الحديبية، حين قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، التفاوض مع قريش بعد سنوات من العداء، قبل بشروط ظاهرها مجحف، كتضمين بند إعادة من جاء مسلماً إلى مكة، لكن جوهر الصلح كان الاعتراف السياسي بالدولة الإسلامية وضمن حق الدعوة السلمية. وقد وصف القرآن هذا الاتفاق بأنه فتح مبين، للتأكيد أن المصالحة الواعية قد تكون في ظاهرها تراجعاً لكنها في حقيقتها تأسيس لمرحلة جديدة ، كما يعد صلح الحديبية سنة ٦ هـ نموذجاً فريداً لمفهوم المصالحة القائمة على موازنة العدل والمصلحة.

خلفية الصلح: جاء بعد حصار اقتصادي وتوتر شديد بين المسلمين وقريش.

بنود الصلح :تضمنت تنازلات شكلية لصالح قريش (مثل إعادة من جاء من قريش مسلماً) لكن مضمونها الأعمق حقق اعترافاً رسمياً بدولة المدينة.

الأثار :

وصف القرآن هذا الصلح بأنه فتح مبين رغم أن ظاهره غير ذلك :

"إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً" (الفتح: ا)

الدروس المستفادة :

المصالحة ليست استسلاماً بل وعي بالظرف.

التزام العهود شرط لتحقيق الثقة.

التنازل الإجرائي لا ينفي الحق الجوهرى.

فتح مكة : العفو المشروط وضبط الانتقام

في السنة الثامنة للهجرة، حين دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة فاتحاً منتصراً، كان المشهد مثالاً خالداً على التقاء العدل بالتسامح، والعفو بالشروط، وهو ما جعل هذا الحدث من أعمق النماذج التاريخية التي يستلهم منها مفهوم العدالة الانتقالية الحديثة. فلم يكن فتح مكة لحظة انتقام ولا مناسبة لتصفية الحسابات رغم ما لقيه المسلمون من التعذيب والنهجير والإيذاء المادي والمعنوي عبر سنوات طويلة، بل كان مناسبة لإعلان مبدأ العفو العام في القضايا الجماعية العامة كإطار لتحقيق السلم الأهلي وتهيئة الأرضية للمصالحة المجتمعية.

فقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة في المسجد الحرام، وخاطبهم بخطاب تاريخي عاطفي يفيض بالكرامة والتسامح، فقال:

"ما تظنون أني فاعل بكم؟"

فأجابوا، وقد خفضت رؤوسهم حياءً وخوفاً:

"أخ كريم وابن أخ كريم".

فقال كلمته الخالدة:

"أذهبوا فأنتم الطلقاء".

لكن هذا العفو لم يكن بلا حدود أو ضوابط، إذ أبقى النبي صلى الله عليه وسلم ، **على المسؤولية الجنائية لمن ثبت عليه جرم جسيم معلن**، كالخيانة والقتل العمد، مثل عبد الله بن خطل وغيره ممن جاهروا بعدائهم وواصلوا عدوانهم، ما يثبت أن التسامح في

الإسلام ليس نفيًا للعدالة، بل تأسيسًا لها في سياق جماعي سلمي لا يسقط الحقوق الفردية.

تقدم هذه اللحظة النبوية دروسًا جوهرية لقيم العدالة الانتقالية:

أولًا – العفو لا يلغي المسؤولية الفردية:

القرار بالعفو العام كان منعلقًا بالموقف السياسي والاجتماعي العام، لتخفيف الاحتقان وبناء مناخ جديد، لكنه لم يشمل الجرائم المحددة التي تنتهك الحق الشخصي أو تقوّض السلم، وهو ما يطابق فلسفة العدالة الانتقالية القائمة على الفصل بين العفو العام والمسؤولية الفردية.

ثانيًا – حماية السلم الأهلي مقدمة على الانتقام:

رغم قدرة المسلمين آنذاك على معاقبة كل من شارك في إيذائهم، اختار النبي صلى الله عليه وسلم، التسامح المنضبط ليضمن الانتقال السلس من حالة العداء إلى حالة التعايش، وهو ما يمثل جوهر فكرة "عدم التكرار" التي تنص عليها مبادئ العدالة الانتقالية.

ثالثًا – العدل يظل قائمًا مع روح التسامح:

هذا النموذج يبين أن العدالة لا تعني التشفي ولا تعني الانتقام الجماعي، وإنما تعني تثبيت الحق والاحتفاظ بحرمة الدماء وكرامة الناس مع إتاحة باب الصفح عند القدرة والاختيار.

إن تأصيل هذه الدروس التاريخية في فلسفة العدالة الانتقالية الحديثة يجعل فتح مكة مثالًا مبكرًا على كيفية توظيف العفو كألية للصلح الشامل دون مصادرة الحقوق الفردية، وكيف يصبح التسامح خطوة نحو بناء عقد اجتماعي جديد قائم على الاعتراف والمصالحة لا على العداء والتراكمات.

أبعاد العدل والمصالحة في النموذج الإسلامي

ومن خلال هذه النصوص والمواقف والنماذج التاريخية التي تجسد رؤية الإسلام في العدل والعفو، يتضح أن هذه المبادئ ليست أحكامًا ظرفية، وإنما هي قيم كبرى تشكل بنية المجتمع المسلم وتمنحه القدرة على تجاوز أزماته دون أن ينفصل عن جوهر رسالته الأخلاقية.

العدل في الإسلام أساس ثابت لا يسقط

إن العدل في الرؤية الإسلامية هو عماد العمران وضمن استقرار الأمة، وقد جعل القرآن إقامة العدل من مقاصد البعثة النبوية ذاتها، كما قال تعالى: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط".

الحديد: ٢٥

وجاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله:
"العدل أساس الملك".

والتي أوردتها السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء عند حديثه عن مبادئ عمر في الحكم
وهي كلمة موجزة تلخص فكرة محورية: لا قيام لأي سلطة أو اجتماع بشري دون عدل
يُشعر الناس بكرامتهم ويصون حقوقهم.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **في مجموع الفتاوى الجزء ٢٨ وكذلك في**
كتابه السياسية الشرعية عند حديثه عن مقاصد الحكم :
"العدل نظام كل شيء، فإذا زال العدل انهدم كل شيء".
وقال الإمام القرافي في كتابه الشهير **الفروق** عند حديثه عن مقاصد الشريعة :
"الشرائع كلها اتفقت على وجوب العدل وتحريه".

ومن القواعد الأصولية المؤصلة لهذا الأصل:
"ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".
فإن إقامة الدولة والمجتمع واجبة ، والعدل شرط وجودهما واستمرار بقائهما.
هذه الحقيقة ظلت قاعدة في سيرة الخلفاء الراشدين ومواقفهم، فكانوا يرون أن أي
انحراف عن العدل يهدد بقاء الدولة ويحطم الثقة بين الحاكم والمحكوم.

العفو قيمة عليا لكنه مشروط بالاعتراف والقدرة
إن الإسلام لا يدعو إلى عفو مذلّ يفرض على الضعيف ولا إلى تسامح يُستخدم ذريعة
لإخفاء الظلم.

قال تعالى : (فمن عفا وأصلح فأجره على الله) **الشورى:٤٠**
وقرن العفو بالإصلاح ، ليبين أن الصفح لا يكون فضيلة إلا حين يأتي بعد إقرار الجاني بخطئه
ومعرفة المجتمع للحقيقة.

وقد جسّد النبي صلى الله عليه وسلم هذه القاعدة في فتح مكة ، فعفا عن عامة الناس
ممن لم يُعرف بجرمه ، لكنه أبقى المسؤولية على من خان وغدر وقتل، وهو ما يؤكد أن
العفو لا يلغى معه الحق العام ولا يختفي العدل.

وقال الإمام النووي رحمه الله في **كتابه روضة الطالبين :**
"العفو مندوب إذا لم يترتب على ترك الحق ضياع حد لله أو تضييع حق الأدميين".
وقال ابن حجر الهيتمي في **كتابه الزواج عن اقرار الكبائر :**
"العفو يكون من الكريم القادر، لا من العاجز المقهور، فإن عفو العاجز ليس بعفو حقيقة
، بل عجز واضطرار".

وتؤصل القاعدة الأصولية:
"درء المفسد مقدم على جلب المصالح".
أن العفو إذا ترتب عليه مفسدة أعظم امتنع شرعاً، ولو ظهر أنه مصلحة في ظاهره.

رد المظالم مقدم على المصالحة الشكلية

إن استرداد الحقوق ورد الاعتبار من أولويات الشريعة قبل الدعوة للتصالح الظاهري. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم:
"من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل ألا يكون دينار ولا درهم". **رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه**.
وهذا الحديث يوضح أن المصالحة الحقيقية لا تتحقق إذا بقيت المظالم قائمة دون معالجة، بل لابد أن تُرد الحقوق أو يُعترف بها على الأقل، حتى لا تتحول المصالحة إلى غطاء لتراكم الأحقاد أو تزوير الحقائق.

ونقل الإمام سحنون **في المدونة الكبرى عن الإمام مالك** قوله :
"لا يحل لأحد أن يصالح على ظلم بين".
وقال الإمام الشافعي رحمه الله في **كتابه الشهير الأم** :
"ليس لأحد أن يترك حقه إذا كان في تركه ضياع حق غيره لأن حفظ حقوق الناس من فروض الكفايات"

ومن القواعد الأصولية في هذا الباب:
"الحق لا يسقط بالتقادم".

فالحق ثابت لا يزول بمرور الزمن أو بالمصالحة الصورية التي لا تعترف به ولا تصونه.

السلم الأهلي مقصد شرعي يبرر التنازل عن بعض الحقوق بشرط حفظ الكرامة والحق العام

لقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، نماذج راقية على أن السلام الأهلي مقصد شرعي يعلو على نزعات الانتقام، شريطة ألا يكون التنازل سبباً في إذلال المظلوم أو إهدار الحق العام. ففي صلح الحديبية قبل النبي صلى الله عليه وسلم شروطاً بدت ثقيلة، لكنه احتفظ بحق المسلمين في مستقبل أفضل، وفي فتح مكة عفا عن الأكثرية ليحقن الدماء ويعيد اللحمة الاجتماعية، لكنه حدد قائمة محدودة ممن لا ينطبق عليهم العفو لتبقى العدالة حية في وجدان الأمة.

وقال الإمام العز بن عبد السلام رحمه الله في كتابه **قواعد الأحكام في مصالح الأنام** :

"قد يجوز التنازل عن بعض الحقوق إذا كانت المصلحة العامة راجحة".
وقال ابن القيم رحمه الله في كتابه **إعلام الموقعين** :
"الشرع مبناه على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها".

وتقرر القاعدة الأصولية:

"المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة".

لكن بشرط ألا يؤدي ذلك إلى بطلان الحق العام أو إذلال المظلوم وتضييع حرمة العدالة. إن هذه القيم الأربع مجتمعة ترسم منهج الإسلام العظيم ، في بناء مجتمع لا يستقيم على القهر والانتقام ولا يتهدهم بالفوضى والتسامح العشوائي، بل يقوم على ميزان دقيق يجمع :

✓العدل الصارم الذي يحفظ الكرامة والحقوق

✓والعفو النبيل الذي يفتح باب الصلح

✓ورد المظالم كشرط جوهري لأي تسوية

✓والسلم الأهلي كمقصد أعلى يتجاوز الغرائز والأحقاد.

ومن هنا، فإن العدالة الانتقالية في الرؤية الإسلامية ليست مجرد إجراءات قانونية ، بل مشروع أخلاقي اجتماعي يعيد ترتيب العلاقة بين الفرد والجماعة على أسس الاعتراف والمسؤولية والرحمة، لتنشأ ثقة جديدة لا تقوم على النسيان، وإنما على الحق والإنصاف.

ملخص

العدالة والمصالحة في الشريعة الإسلامية ليست مجرد أخلاق نظرية، بل نظام يحقق التوازن بين الإنصاف والتسامح. وقد أثبتت السيرة النبوية للنبي صلى الله عليه وسلم أن هذا التوازن ممكن إذا توفرت :

- الإرادة السياسية العاقلة.
- القيادة الأخلاقية الواعية.
- المجتمع المستعد لقبول العفو بشروط الحق.

الفصل الثاني : منبر العدالة – الخطاب الديني كأداة للتغيير

يُعد الخطاب الديني في المجتمعات الإسلامية مكونًا مركزيًا لتشكيل الوعي الجمعي وتوجيه السلوك الفردي والعام، وقد اكتسب هذه المكانة لارتباطه العميق بمصادر الشريعة الروحية والثقافية التي تتجاوز حدود القانون والمؤسسات. إن الخطاب الديني لا يقتصر على الوعظ والإرشاد، بل يمتد إلى المجال الاجتماعي والسياسي بوصفه وسيلة لإعادة بناء المعايير القيمية وإحياء روح المسؤولية الأخلاقية، خصوصًا في المراحل التي تعقب النزاعات والأزمات العميقة.

وتتبع أهمية الخطاب الديني كأداة للتغيير من قدرته الفريدة على النفاذ إلى ضمير الأفراد والجماعات، واستدعاء الرموز المقدسة التي تمنح السلوك الإنساني طابعًا مشروعًا ومبررًا أخلاقيًا. فهو خطاب يتأسس على مرجعيات مطلقة (الوحي، السنة، الأحكام الشرعية)، ويكتسب لذلك قوة تعبئة لا تتوفر للخطابات الوضعية أو المجردة من البعد الإيماني.

وفي **سياق العدالة الانتقالية**، يكتسب الخطاب الديني أبعادًا مضاعفة، إذ يمكن توظيفه في إرساء ثقافة الاعتراف والاعتذار، وتثبيت مبادئ العدل والمساءلة، وتيسير المصالحة الوجدانية التي لا يحققها القانون وحده. فهو أداة لإحياء الذاكرة الأخلاقية الجماعية، وتفكيك روايات الكراهية والانتقام، وإرساء أساس ديني للتعايش يقوم على القيم القرآنية الكبرى كالعدل والإحسان والعفو.

لكن في المقابل، يظل الخطاب الديني **سلاحًا ذا حدين** : إذا استُخدم بحكمة وبوعي مقاصدي، يصبح قوة تغيير إيجابي تحمي المجتمع من الانقسام والانهياب؛ أما إذا جرى توظيفه لأغراض سياسية أو تبريرية، فقد يتحول إلى غطاء لإدامة الظلم أو تبرير الإفلات من المسؤولية. ولذا فإن تأصيل دوره كأداة للتغيير يقتضي فحص مكوناته، وتحديد ضوابطه الشرعية والأخلاقية، وبحث آليات تفعيله بصورة منهجية تراعي شروط الواقع واحتياجات الضحايا.

إن **دراسة الخطاب الديني** بهذا المنظور تكشف أنه ليس مجرد خطاب وعظي تقليدي، بل هو إطار شامل لصياغة مفاهيم العدالة والإنصاف وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس القيم الإسلامية الأصيلة. ومن هنا تتأتى مسؤوليته الكبرى: أن يكون رافعة للضمير الجماعي، وحاضنًا لقيم الصلح والاعتراف، ومحركًا للوعي الشعبي باتجاه التغيير العادل المستدام.

الإطار المفاهيمي للخطاب الديني

يمثل الخطاب الديني في الثقافة الإسلامية والعربية بُعدًا أساسيًا لا يقتصر على التوجيه الوعظي، بل يتجاوز إلى كونه بنية معرفية وأداة تاريخية لصياغة الوعي الجمعي، وإعادة تنظيم العلاقة بين الأفراد والقيم العليا والدولة والمجتمع.

أولاً - تعريف الخطاب الديني

الخطاب الديني لغةً هو: التعبير اللفظي والرمزي عن مضمون الدين وتعاليمه.

واصطلاحاً يمكن تعريفه بأنه :

"مجموعة الرسائل المنطوقة والمكتوبة والرمزية المستندة إلى مرجعيات المجتمع المسلم (القرآن والسنة)، والهادفة إلى توجيه السلوك الإنساني، وإضفاء المعنى على الحياة الفردية والجماعية، وصياغة تصور جامع حول الحقوق والواجبات والعلاقة بالله والناس".

هذا التعريف يتجاوز النظرة الضيقة للخطاب الديني كـ"موعظة"، ليضعه في مركز الحياة الاجتماعية والسياسية.

أمثلة توضح المعنى:

- **خطبة الوداع** : خطاب ديني تأسيسي جمع أحكام الدين وأسس الاجتماع السياسي والاقتصادي.
- **الرسائل النبوية للملوك** : خطاب ديني بَعده دعوي وسياسي.
- **خطب الجمعة في العصر الحديث** : خطاب ديني توجيهي مجتمعي.

وقد قال الإمام الشاطبي في كتابه الشهير **الموافقات** :
"الخطاب الشرعي كل ما أفاد أمراً أو نهياً أو إذناً أو تخييراً من جهة الشارع".
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في **مجموع الفتاوى الجزء ٢٠**
"كل خطاب الشرع عدل ورحمة، فحيث ما وجد خلاف ذلك فهو إما جهل أو تزييف".

ثانياً - الفرق بين الخطاب الديني والفقهي والدعوي

الخطاب الديني:

إطار واسع يشمل كل محتوى يُبنى على الدين، سواء تعليمياً أو وعظاً أو تشريعاً أو تحريضاً أو تصحيحاً.
أمثال:
بيان أسباب النزاع الاجتماعي بمرجعية قرآنية ، أو استدعاء النصوص لتفسير أحداث سياسية.

الخطاب الفقهي:

مختص ببيان الأحكام العملية التفصيلية (الحلال والحرام والواجب والمندوب) انطلاقاً من الأدلة التفصيلية.
أمثال:
فتوى عن حكم المصالحة أو العفو عن القصاص.

الخطاب الدعوي:

يركز على التذكير بالله والأخرة، وترغيب الناس في الطاعة، وتحفيز القلوب على الخير. مثال: خطب التزكية وفضائل العفو والصبر.

لماذا هذا التمييز مهم؟

لأن خلط المفاهيم يؤدي إلى:

- توظيف الخطاب الوعظي لتبرير أحكام فقهية صارمة دون اجتهاد.
- خلط الوجدان بالدليل دون ضوابط.
- تضليل المتلقي حول مصدر الإلزام.

ثالثاً – جذور الخطاب الديني في الثقافة الإسلامية

١- الوحي الإلهي: القرآن والسنة

هو المصدر الأعلى والمرجع المطلق قال تعالى:

"وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى" **النجم: ٣-٤**
أي أن الخطاب النبوي هو الامتداد التفسيري للخطاب القرآني.

٢- الاجتهاد العلمي:

نشأ عبر العصور ليُفسر النصوص ويطوّعها للواقع.

وقد أورد القاضي عياض في كتابه **ترتيب المدارك** عن الإمام مالك رحمة الله قوله :
"كلُّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر".
ويعني بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وحده الذي لا يُرد قوله.

٣- التراكم الثقافي:

تاريخياً، خطب العلماء والمصلحين شكلت ذاكرة جمعية.

مثال: خطب الخلفاء الراشدين، خطب صلاح الدين، خطب الإصلاح في الأزهر.

أهمية هذه الجذور:

أنها تمنح الخطاب شرعية متجددة تحميه من الابتذال السياسي حين يُعاد تأسيسه على الأصول.

رابعاً – الخصائص النفسية والاجتماعية للخطاب الديني

المرجعية المقدسة:

يستند إلى نصوص قطعية تجعل وقعه في النفوس أشد من أي خطاب وضعي.
قال تعالى:

"هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق" **التوبة: ٣٣**

الطابع الشمولي:

يخاطب العقيدة والسلوك والسياسة والوجدان.
قال ابن القيم رحمة الله في كتابه **مفتاح دار السعادة** :
"الدين كله علم وعدل ورحمة، فإذا خرج عن ذلك فهو ليس من الدين".

القوة التعبوية:

يحرّك الوجدان والضمير، ويخلق حافزاً ذاتياً للتغيير.
مثال :
التحريض على الجهاد ضد الظلم أو الدعوة إلى السلم الأهلي.

المشروعية الاجتماعية:

يحظى باحترام متوارث، ويُنظر إليه كصوت الضمير.

الاستمرارية التاريخية:

لم تنقطع مرجعيته منذ صدر الإسلام حتى اليوم.

لماذا هذه الخصائص مهمة؟

لأنها تجعل الخطاب الديني أكثر قدرة على تعبئة الناس وتثبيت التصورات الجمعية حول ما هو صواب وعدل.

خامساً – حدود الخطاب وضوابطه الشرعية والأخلاقية

رغم هذه القوة، فإن الشرع وضع قيوداً حتى لا ينصرف الخطاب إلى التلاعب :

قال تعالى:

"ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) البقرة: ٤٢"

وقال صلى الله عليه وسلم :

"من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)" رواه البخاري عن المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه

ضوابط أساسية:

أن يكون صادقاً لا يزور الحقائق.
ألا يُستعمل للإكراه والتخويف المصلحي.
ألا يُستخدم لتبرير الاستبداد أو الانتقام.

قاعدة أصولية:

"المقاصد معتبرة في الأقوال كما هي معتبرة في الأفعال".
أي أن نية الخطاب وهدفه تحدد مشروعيته.

الخصائص النفسية والاجتماعية ومصادر شرعية الخطاب الديني

يُعدّ الخطاب الديني في المجال التداولي الإسلامي إطاراً مرجعياً متكاملًا، تتلاقى فيه الأبعاد النفسية والاجتماعية مع الشرعية الرمزية المستمدة من النصوص الشرعية والتراكم التاريخي للوعي الجمعي. ويتجاوز الخطاب الديني حدود الموعظة، ليشكّل بنية تواصلية تنطوي على مقومات الضبط الاجتماعي وإنتاج المعنى وترسيخ النسق القيمي، ما يجعله في موقع متميز مقارنةً بالخطابات الوضعية التي تعتمد على السلطة الإجرائية أو السردية دون استناد قيمي مقدس.

أولاً - الخصائص النفسية والاجتماعية للخطاب الديني

يتأسس الخطاب الديني على قدرة استثنائية على النفاذ إلى الشعور الوجداني للفرد، تجعل من التوجيه الأخلاقي التزاماً ذاتياً يحرك الضمير قبل أن يحرك السلوك الخارجي. وتفسير هذه الظاهرة نجده في إشارة ابن القيم في كتابه **مفتاح دار السعادة** ومثلها في **مدارج السالكين** إلى أن "الدين إذا استقر في القلب صار للإنسان وازعاً لا يفارقه في سره وعلانيته"، وهو ما يميّز هذا الخطاب عن النظم القانونية التي تعتمد على العقوبة الرادعة.

كما أن الخطاب الديني يؤدي وظيفة اجتماعية محورية تتمثل في إعادة إنتاج المعيارية الأخلاقية للجماعة وتأكيد الوحدة القيمية، ولاسيما في المجتمعات الخارجة من الصراع أو تلك التي تشهد هشاشة بنيوية في مؤسساتها السياسية. ويمكن التذليل على ذلك بما أورده القرآن الكريم في قوله تعالى:

"ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" (**آل عمران: ١٠٤**)، حيث يُنظر إلى الخطاب الديني بوصفه ممارسة جماعية لصيانة الضمير العام، لا مجرد خطاب فردي.

وعلى الصعيد النفسي، يرتبط الخطاب الديني بالخوف من العقاب في اليوم الآخر، والطمع في الثواب الإلهي، ما يضفي عليه صبغة وجدانية قلما يحققها الخطاب الوضعي. وهذا البعد هو الذي عبر عنه الإمام الغزالي رحمه الله في كتابه **إحياء علوم الدين** بقوله:

"لو خلا القلب عن سلطان التذكير بالدين لانتحت عرى المروءة".

ثانياً – مصادر شرعيته الرمزية

تنشأ مشروعية الخطاب الديني من تضافر ثلاث دوائر مرجعية:

◆ أولها: **المرجعية النصية التأسيسية**، المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، بما لهما من حجّة مطلقة عند جمهور المسلمين. ولعل قوله تعالى: **"إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم" (الإسراء: ٩)** يبيّن بوضوح أن الهداية القيّمية هي الوظيفة الأصلية للخطاب.

◆ ثانيها: **الإجماع والاجتهاد المعتمد**، إذ يكتسب الخطاب المشروعية عند ارتباطه بمخرجات الاجتهاد الجماعي للأمة، وهو ما بيّنه الإمام الشاطبي في **"الموافقات"** بقوله: **"الإجماع أصل لا يُترك ولا يُعارضه رأي فرد مهما بلغ"**.

◆ ثالثها: **الشرعية التاريخية والاجتماعية**، أي الرسوخ في وجدان الجماعة عبر التراكم الزمني للخطاب القيمي والمؤسسي. وهنا يرى **ابن خلدون في مقدمته** الشهيرة الجزء الثالث أن **"الخطاب الديني إذا امتد في الأمة جيلاً بعد جيل صار عصبية معنوية أشد من العصبية القبلية فيقوى بها شأن الأمة ويتماسك"**.

ومن هذه العناصر تتكوّن شرعية خطاب لا يضاھيه في عمقه وتأثيره أي خطاب آخر، خاصة حين يتعلّق الأمر ببناء التصورات عن العدل والمصالحة والحق.

ثالثاً – دوره في بناء الهوية الجمعية

يؤدي الخطاب الديني دوراً تأسيسياً في بلورة الهوية الجمعية للمجتمعات الإسلامية. فهو لا يكتفي بصياغة الإطار العقدي للفرد، بل يعيد رسم الحدود الرمزية للجماعة، ويحدد معايير الانتماء والمواطنة الصالحة. وقد أكد القرآن الكريم هذا البعد في قوله تعالى: **"إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (الأنبياء: ٩٢)** حيث تبرز وحدة المرجعية كقاعدة لبناء الهوية الجمعية.

كما يظهر بعد الهوية في الخطاب النبوي، حين قال صلى الله عليه وسلم: **"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً" (متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه)** أي أن رابطة الدين تتجاوز القرابة والمصلحة إلى رابطة مصير مشترك.

ويلاحظ علماء الاجتماع الديني أن الخطاب الديني يمارس وظيفة **"الاستدعاء التاريخي"**، أي إعادة بعث الذاكرة الجمعية عبر استحضار الرموز (الهجرة، بدر، الفتح)، مما يكرّس سردية موحّدة تشكّل وعي الجماعة بذاتها.

رابعاً – قدرته على التعبئة والتشديد

لا ينحصر دور الخطاب الديني في التوجيه الأخلاقي، بل يتجاوز إلى كونه أداة استراتيجية للتعبئة والتحفيز الجماعي. وتقوم هذه القدرة على خصائص فريدة :

التعبئة الروحية :

حيث يتم استدعاء خطاب الترغيب والترهيب ، لتحريك الوازع الداخلي.
قال تعالى :

"إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) "التوبة: ١١١

التعبئة الوجدانية :

من خلال خطاب التضامن والمؤاخاة.
قال صلى الله عليه وسلم :

"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد". رواه مسلم عن
النعمان بن بشير رضي الله عنه

التعبئة الرمزية :

باستحضار رموز الصبر والجهد والإصلاح.

وقد أشار ابن القيم إلى هذه الوظيفة في كتابه **مفتاح دار السعادة** , وقريباً من ذلك في كتابه **الوابل الصيب** بقوله:
"إن القلوب إذا خلت من سلطان الوعد والوعيد قست، وصار الكلام الحق عندها كالحجارة".

وتاريخياً، استُخدم الخطاب الديني في:

- تعبئة الناس للقتال المشروع ضد العدوان.
- تهيئة النفوس لقبول المصالحة والعفو عند القدرة.
- تثبيت السلم الأهلي بعد الفتن.

وفي سياق العدالة الانتقالية، يمثل الخطاب الديني أداة رئيسية لتفكيك السرديات العدائية وإعادة بناء الثقة، إذا أحسن توظيفه وجرى ضبطه بمقاصد العدل.

الفصل الثالث : أدوار الخطاب الديني في سياق التغيير

التوعية والوعظ وبناء القيم

يؤدي الخطاب الديني وظيفته تأسيسية في تكوين الوعي الأخلاقي، إذ يُعيد تعريف السلوك الإنساني في ضوء المرجعية العقدية والقيمية للإسلام. ويستند هذا الدور إلى ما يسميه علماء الاجتماع الديني بـ"سلطة المعنى"، أي قدرة الخطاب الديني على إنتاج تصورات معيارية عن الفضيلة والرذيلة تتجاوز الأعراف المتبدلة. قال تعالى: "يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور" **يونس: ٥٧** فالخطاب القرآني هنا يجمع بين الموعظة والبناء القيمي، ما يدل على أصالة التوعية في الرسالة الدينية.

وفي الحديث، قال صلى الله عليه وسلم :
"إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" **رواه أحمد في مسنده والإمام مالك في موطأه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه**
وهو نص جامع يبين أن إصلاح الأخلاق وتثبيت القيم مقصد أصيل للخطاب النبوي.

ومن القواعد الفقهية التي تؤصل هذا الدور:
" الوسائل تأخذ حكم المقاصد".

أي أن الخطاب الوعظي إذا قصد به بناء القيم الواجبة صار من **فروض الكفايات**.

مثال تطبيقي:

في فترات ضعف الدولة المركزية، ظلت خطب الجمعة والدروس الوعظية المصدر الأهم لتعزيز قيم الصدق والعفة والعدل، كما حدث في الأندلس قبيل السقوط، وفي مناطق النزاعات الحديثة.

تسكين الجراح النفسية بعد النزاعات

يُعتبر الخطاب الديني أداة فريدة في معالجة الصدمات النفسية الجماعية الناتجة عن النزاعات والحروب، لأنه يجمع بين التفسير الشرعي للأحداث وبين التطمين الوجودي. وقد أشار القرآن الكريم إلى وظيفة التثبيت والتهدئة بقوله:
"هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم" **الفتح: ٤**

كما عبّر النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البعد العلاجي بقوله:
"عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير) ... **رواه مسلم عن صهيب الرومي رضي الله عنه** .
وهو حديث يزرع الطمأنينة ويحوّل الألم إلى فرصة أجر ورضا.

وفي علم النفس الديني، يرى فيكتور فرانكل أن "الإيمان العميق هو المعنى الأعمق للقدرة على تجاوز الصدمات".

نظرية :

(*Resilience* **نظرية المرونة النفسية**) تشير إلى أن الخطاب الديني يعزز قدرة الجماعة على التعافي عبر "إعادة تأويل المعاناة".

قاعدة فقهية :

(الضرر يزال)

وهذا يشمل الضرر النفسي والمعنوي.

مثال :

بعد مجازر رواندا، قامت الكنائس والمساجد بتقديم خطابات علاجية ساعدت الضحايا على تجاوز الكراهية واليأس

تهيئة الأرضية للاعتراف والمصالحة

يتصدر الخطاب الديني مهمة إعداد النفوس للانتقال من حالة الإنكار والعداء إلى مساحة الاعتراف بالحقيقة والقبول بالمصالحة. ويرتكز هذا الدور على الجمع بين تحريم الظلم وفضيلة العفو. قال تعالى:

"ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" **المائدة: ٨**

وفي السنة النبوية، يظهر هذا الجمع في موقف فتح مكة، حين قال صلى الله عليه وسلم :

"أذهبوا فأنتم الطلقاء".

رغم ما وقع من أذى، ليؤكد أن المصالحة لا تلغي الحق لكنها تؤسس السلم.

قاعدة فقهية :

" الحق لا يسقط بالتقادم".

لكن يجوز العفو طوعاً بعد الاعتراف.

نظرية اجتماعية :

نظرية "العدالة الترميمية" *Restorative Justice* تؤكد أن الاعتراف والمصالحة لا يتحققان بالقانون وحده بل بخطاب معنوي يزيل العداوة ويعيد الاعتبار.

مثال تطبيقي:

في المغرب، هيئة الإنصاف والمصالحة أشركت علماء ودعاة لتسهيل قبول الضحايا سرد الحقيقة التاريخية والتسامح.

تحفيز الفئات المتدينة على المشاركة الإيجابية

يملك الخطاب الديني قدرة كبيرة على تحويل الالتزام الأخلاقي إلى التزام عملي يعبر عنه بالمبادرة والفعل الاجتماعي. ويستند هذا الدور إلى مفهوم "التكليف الجماعي" الوارد في قوله تعالى:

"ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير) "...آل عمران:١٠٤"

كما قال صلى الله عليه وسلم :
"من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم) "رواه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عمر وحسنه الألباني في صحيح الجامع وهو نص يربط الدين بالمشاركة الإيجابية.

قاعدة فقهية :

" ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".
أي إذا لم تقم مصالح الناس إلا بالمشاركة المجتمعية صارت واجبة.

نظرية :

نظرية المشاركة المدنية Civic Engagement تؤكد أن الدافع الديني من أقوى المحركات للعمل العام.

أمثلة :

- حملات الإغاثة التطوعية بقيادة علماء أثناء الكوارث.
- لجان الصلح المحلية التي تقودها شخصيات دينية.

حماية السلم الأهلي

يمثل الخطاب الديني صمام أمان ضد الانزلاق نحو العنف والفوضى؛ إذ يقدم معياراً يحرم التعدي والانتقام. قال تعالى:

"ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) ". البقرة:١٩٠"

وفي الحديث عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

"من حمل علينا السلاح فليس منا) ". رواه مسلم
أي أن العنف خارج الشرعية مرفوض شرعاً.

قاعدة فقهية :
" درء المفاسد مقدم على جلب المصالح".

نظرية :
نظرية تحويل الصراع *Conflict Transformation* تؤكد أن الخطاب الديني يساهم في تحويل
العداوة إلى تعايش.

أمثلة :

- جهود الأزهر في مصالحة المجتمعات عقب الثورات.
- دور علماء اليمن في التهدئة رغم الانقسامات.

الفصل الرابع : التحديات والسلبيات المرتبطة بالخطاب الديني

التسييس واستغلال الدين في الصراع

إن من أبرز التحديات التي تواجه الخطاب الديني في المجال العربي والإسلامي ظاهرة التسييس، أي تحويله إلى أداة لتكريس الصراعات السياسية أو دعم مشاريع السلطة، وهو ما يفقده مصداقيته الأخلاقية. **ويُقصد بالتسييس** توظيف الرموز الدينية لإضفاء المشروعية على مواقف أو تحالفات لا تستند بالضرورة إلى مقاصد الشريعة، بل إلى ضرورات النزاع والهيمنة.

قال تعالى :

"وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) **البقرة: ١١-١٢**
فالخطاب المزيف يرفع شعار الإصلاح وهو أداة إفساد.

أمثلة تاريخية ومعاصرة :

- استغلال بعض الجماعات الدينية الخطاب الديني لتبرير صراعات مسلحة باسم الدين دون ضوابط شرعية.
- تبرير انقلابات سياسية بمنطق "حماية العقيدة".

✓ نظرية اجتماعية :

وفق نظرية الهيمنة الثقافية لغرامشي، يُستخدم الخطاب الديني أحياناً لإنتاج **"قبول طوعي"** بسياسات تخدم نخبة معينة.

✓ قاعدة فقهية :

"ما بني على باطل فهو باطل".
أي أن الشرعية لا تُكتسب بمجرد تغليف الفعل بغطاء ديني.

خطاب الكراهية والتحريض

يتحوّل الخطاب الديني إلى أداة مدمرة حين يُستخدم للتحريض على العداوة والكراهية، أو تأجيج الخصومات المذهبية والطائفية. وهو ما يناقض الغاية الأصلية للخطاب الشرعي المتمثلة في الدعوة إلى العدل والإصلاح.
قال تعالى :

"يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم) **الحجرات: ١١**
وهذه الآية تؤكد تحريم التحقير الجماعي.

✓ حديث :

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه , أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
"سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) **متفق عليه**

✓ أمثلة:

- استخدام المنابر للتحريض على الفئات المعارضة.
- التكفير الجماعي لمجتمعات بكاملها بسبب اجتهادات سياسية.

✓ قاعدة فقهية:

"لا يُنسب إلى ساكت قول".
أي لا يجوز إصاق التهم بالجماعات دون بيئة قاطعة.

✓ نظرية اجتماعية:

نظرية "البناء الاجتماعي للواقع" لبرغر ولوكمان توضح كيف يمكن للخطاب أن يصنع واقعاً عدائياً يصبح جزءاً من الهوية الجماعية.

التبرير الديني للإفلات من المسؤولية

تتمثل هذه الظاهرة في توظيف مفاهيم العفو أو القدر لتبرير الانتهاكات، وتسكين المطالب بالعدالة بدعوى التسامح. وهو ما يُعد تحريفًا لقيمة العفو التي قررها القرآن والسنة.

آية :

قال تعالى:

"ولا تزر وازرة وزر أخرى" **الأنعام: ١٦٤**

أي أن المسؤولية فردية لا يمكن إنكارها باسم شعارات العفو العام.

أمثلة :

- استخدام العبارات الدينية لتبرير عدم التحقيق في الجرائم.
- الاكتفاء بخطب المصالحة الشكلية دون رد المظالم.

قاعدة فقهية :

"الحقوق لا تسقط إلا بإسقاط صاحبها".

أي أن العفو العام لا يلغي حق الفرد في المطالبة.

إسقاط معاصر :

في سياقات العدالة الانتقالية، يرفض الفقه الإسلامي أن يكون العفو وسيلة لإفلات الجناة من العقوبة بلا تحقيق ولا اعتراف.

بين الخطاب الديني التقليدي والحقوقي

يبرز أحياناً تعارض ظاهري بين الخطاب الديني التقليدي المبني على الوعظ الأخلاقي، والخطاب الحقوقي الحديث القائم على المعايير الدولية للعدالة. وينشأ هذا التناقض عندما يغفل الخطاب التقليدي أهمية التوثيق والإجراءات، ويركز فقط على "الستر" و"الصفح"، ما يضعف مقومات العدالة الانتقالية.

آية :

قال تعالى :

"يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) **النساء: ١٣٥**
أي أن العدالة تستلزم الشهادة والإنصاف لا المجاملة.

حديث :

عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
"انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً". قيل: كيف أنصره ظالماً؟ قال: "تمنعه عن ظلمه)". **رواه البخاري**

أمثلة :

- الاكتفاء بالدعوة للصفح دون آليات محاسبة.
- تبرير السكوت عن الانتهاكات بحجة "عدم فضح المسلم".

قاعدة فقهية :

"درء المفاسد مقدم على جلب المصالح".
أي أن حماية الحقوق مقدم على ستر الجناة.

نظرية معاصرة :

نظرية "إعادة العدالة" تؤكد أن الخطاب الأخلاقي لا يكفي بدون إصلاح مؤسسي يضمن الحقوق.

الفصل الخامس : الضوابط الشرعية والأخلاقية للخطاب الديني

مبادئ الإسلام في العدل والإنصاف

إن الخطاب الديني في الإسلام لا ينفصل عن غايته المركزية المتمثلة في إحقاق العدل وصيانة الكرامة الإنسانية، وهو ما يفرض التزاماً مطلقاً بالإنصاف وعدم التحيز، بوصفه معياراً موضوعياً لصحة القول وشرعية الفعل. فقد قرر القرآن هذا المبدأ في مواضع عديدة، منها قوله تعالى:

"يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) **النساء: ١٣٥** وقوله أيضاً:

"ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) **المائدة: ٨** وهذان النصان ، يقرران قاعدة قاطعة : لا يجوز للخصومة أو الولاء أو العصبية أن تلغي الحق أو تعطل مقتضيات العدل.

وقد أشار ابن تيمية في **مجموع الفتاوى الجزء ٢٨** عند كلامه عن السياسة الشرعية : "إن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم لا يباح بحال". كما عبّر عنه الإمام القرافي في **الفروق** بأن: "العدل هو مقصود الشرائع كلها، ومن خرج عنه فقد خرج عن روح الشريعة".

ويترتب على ذلك أن الخطاب الديني ينبغي أن يخضع للمساءلة حول مدى التزامه بهذا الأصل، وأن أي خطاب يكرّس التمييز أو يبرر الظلم يقع في مخالفة صريحة للمنهج القرآني.

قواعد سد الذرائع ودرء الفتن

يستلزم الخطاب الديني في المجتمعات المتأزمة وذات البنى الهشة التزام قواعد الاحتياط والضبط الشرعي، لتفادي إثارة الفتنة أو الانزلاق إلى التوظيف التحريضي. وقد قرر الفقهاء قاعدة سد الذرائع، أي منع ما يُفضي إلى مفسدة، حتى لو كان في أصله مشروعاً، وقد أورد **الإمام الشاطبي في الموافقات نقلاً عن أصول المالكية** : "سد الذرائع أصل من أصول الدين".

وفي القرآن الكريم إشارة لهذا الأصل في قوله تعالى : "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم) **الأنعام: ١٠٨** فالإية تمنع سب الأصنام مع أنه حق، خشية ما يترتب عليه من فتنة أعظم.

كذلك تقررت قاعدة درء المفسد مقدم على جلب المصالح، وهو ما قال عنه **العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام**: "إذا تعارضت مصلحة ومفسدة، قُدّمت المفسدة درءاً على المصلحة جلباً".

تطبيق هذه القواعد يعني أن الخطاب الديني مطالب دوماً بتقدير العواقب، والتزام التحوط فيما يتعلق بالتصعيد أو إثارة الغرائز أو تغذية الكراهية، مهما بدا الحق ظاهراً.

مسؤولية العلماء والدعاة في ضبط الخطاب

يحمل الإسلام العلماء والدعاة مسؤولية كبرى في ضبط الخطاب الديني، وصيانتة من الإفراط والتفريط، استناداً إلى كونهم أهل الذكر وحَمَلَةُ العلم. قال تعالى: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" **النحل: ٤٣**

وقد نبّه النبي صلى الله عليه وسلم إلى خطورة الانحراف في الخطاب، فقال: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" **رواه البخاري** وأشار الإمام النووي إلى أن هذا الحديث أصل في تحريم نسبة الأقوال إلى الدين دون تحقق وتثبت.

وفي السياق ذاته، قال **الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين** :
"العالم إذا زلّ زلت به عوالم".
ويعني أن خطأ العالم لا يقتصر أثره عليه، بل يفسد به الوعي الجمعي.

كما أوضح ابن القيم أن وظيفة أهل العلم لا تنحصر في نقل النصوص، بل تشمل البيان والتأصيل والتمييز بين ما يحقق مقاصد الشريعة وما يخرج عنها.

لذلك، يتحتم على العلماء والدعاة مراجعة خطبهم وفتاواهم في ضوء المقاصد العليا والواقع الاجتماعي، والوعي بخطورة الخطاب في توجيه الجماهير.

معايير التحقق من المصلحة والمفسدة

لا يكتمل الاتزان الشرعي والأخلاقي للخطاب الديني دون تطبيق معايير دقيقة للتحقق من المصلحة والمفسدة، وهي معايير اجتهد علماء أصول الفقه في تأصيلها، لضمان ألا تتحول المقاصد المعلنة إلى ذرائع للظلم أو الفتنة.

المعيار الأول : وزن العواقب
قال الشاطبي في **الموافقات** :
"النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً".
بمعنى أن أثر الخطاب بعد خروجه للناس هو الذي يُحاكم عليه، وليس فقط نية المتكلم.

المعيار الثاني : التمييز بين المصلحة المتوهمة والحقيقية
ذكر العز بن عبد السلام في كتابه **قواعد الأحكام** :
"ما ظن أنه مصلحة، إذا عارضه نص أو إجماع أو قاد إلى فتنة فهو مفسدة في لباس مصلحة".

المعيار الثالث : مراعاة السياق الاجتماعي والسياسي

إذ قد يكون الخطاب مناسباً في ظرف، مفسداً في ظرف آخر. ولهذا قال ابن تيمية :
"ليس العاقل من يميز الخير من الشر، ولكن من يميز خير الخيرين وشر الشرير".

المعيار الرابع : التثبت والتوثق

قال تعالى:

"يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ".الحجرات:٦
بإعادة التبين تنسحب على جميع رسائل الخطاب.

المعيار الخامس : مراعاة مقاصد الشريعة

كل خطاب لا يحقق حفظ الدين أو النفس أو العقل أو المال أو النسل يُراجع في صدقه
وجدواه

آليات تفعيل الخطاب الديني

تطوير الرسائل التوعوية

يمثل تطوير الرسائل التوعوية الدينية إحدى الركائز الجوهرية لتفعيل الخطاب الديني بما يخدم العدالة الانتقالية ويُعيد ترميم النسيج الاجتماعي المنهك جراء النزاعات. فالرسائل التي تصدر عن المنابر الدينية (كالخطب والدروس والبيانات) لا تُكتسب فعاليتها من محتواها الوعظي فحسب، وإنما من قدرتها على بلورة خطاب قيمى يُطمئن الضحايا ويحفز الأطراف كافة على الاعتراف والمصالحة.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية الخطاب الموجّه بقصد الإصلاح حين قال تعالى: **"وقولوا للناس حسناً" البقرة: ٨٣** وبين النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جامع أن الهداية بالكلمة أعظم من الغنائم الدنيوية:

"لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم) " . متفق عليه عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه

وتستند هذه الوظيفة التوعوية إلى قاعدة فقهية معتبرة: **"ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"**.

حيث إن تحقيق مقصد العدالة والمصالحة يقتضى إعداد خطاب منهجي يوازن بين إحقاق الحق وتسكين الأحقاد.

أمثلة تطبيقية :

في تجربة "لجنة الحقيقة والمصالحة" بجنوب إفريقيا، جرى تطوير خطب ومسلسلات إذاعية لتهيئة المجتمع لتقبل الاعتراف بالحقيقة. أما في المغرب، فقد استُخدمت خطب الجمعة لتوضيح معنى جبر الضرر وإحياء الذاكرة.

وُظهر نظريات الاتصال الاجتماعي أن الرسائل الدينية إذا صيغت بلغة احترام وإقرار بالمعاناة، تُعيد بناء الثقة بين المؤسسات الدينية والمجتمع، وهو ما يؤكد أن تطوير الخطاب ليس خياراً تكميلياً، بل ضرورة تأسيسية.

إشراك المرجعيات الدينية في لجان المصالحة

يُعدّ إشراك المرجعيات الدينية والعلماء والدعاة المعترف بهم في المجتمع في أعمال لجان الحقيقة والمصالحة من أهم آليات ترسيخ مصداقية العدالة الانتقالية وضمان التزام الأطراف بها. فالمرجعيات الدينية تحمل شرعية رمزية مستمدة من احترام الناس لمقامها العلمي والشرعي، وتستطيع أن تلعب دور الوسيط الأخلاقي الذي يوازن بين مقتضيات العدل وروح الصفح.

وقد قال تعالى في شأن إصلاح ذات البين:
"إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) **الحجرات:١٠**
وخصّ النبي صلى الله عليه وسلم العلماء والأئمة بمقام الصدارة في إصلاح المجتمع:
"العلماء ورثة الأنبياء) **رواه الترمذي و أبو داود وابن ماجه عن أبي الدرداء رضي الله عنه**

وثبّين القاعدة الفقهية :
"الوساطة في الصلح مندوبة إذا لم تبطل حقاً أو تضيّع واجباً".
أن دور المرجعيات ينبغي ألا يُستخدم لتبرير التنازل عن الحقوق الجوهرية، بل لتيسير
الاعتراف وجبر الضرر.

أمثلة تاريخية ومعاصرة :

- في رواندا، كان للأئمة والقساوسة دور حاسم في محاكم "الغاشاشا" التقليدية.
 - في البوسنة، شارك العلماء في جلسات تذكير جماعي بقيم العدل.
- ونظرياً، يؤكد **علم الاجتماع الديني (Durkheim)** أن "الرمزية الدينية تمنح التسويات صفة
الشرعية المعنوية"، ما يعزز الثقة في نتائج العدالة الانتقالية.

إعداد برامج تدريب للدعاة على خطاب العدالة الانتقالية

تقتضي متطلبات المرحلة الانتقالية تأهيل الدعاة والوعاظ بخطاب فقهي وحقوقى
حديث يواكب معايير العدالة التصالحية ولا يختزل المظالم في توصيف أخلاقي مجرد.
فغياب التأهيل المنهجي قد يؤدي إلى رسائل عاطفية تضر أحياناً بالضحايا أو تنحرف عن
مقاصد الإنصاف.

وقد قال الإمام الشاطبي في **"الموافقات"**:
"ما بُني على غير علم فهو أضرّ من الجهل".

ويستند هذا المبدأ إلى قاعدة شرعية:
"الحكم على الشيء فرع عن تصوره".
أي لا يجوز للداعية أن يخوض في قضايا العدالة دون وعي بمقاصدها وأبعادها القانونية
والاجتماعية.

آية تأصيلية:
"ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن".
(النحل:١٢٥)

أمثلة تطبيقية :
في جنوب إفريقيا، خضع القساوسة والمشايخ لتدريب على العدالة الانتقالية قبل بدء

جلسات الاعتراف.
وفي المغرب، نظّمت هيئة الإنصاف والمصالحة دورات لتأهيل الأئمة على خطاب
المصالحة وجبر الضرر.

وتدلّ **نظريات التعليم** (Freire) على أن "تدريب النخبة الدينية يخلق وسائط موثوقة لبناء
الثقة الاجتماعية".

توثيق المبادرات الناجحة وتعميمها

إن توثيق المبادرات الرائدة في توظيف الخطاب الديني لخدمة العدالة الانتقالية، ثم
نشرها وتعميمها، يُعد خطوة استراتيجية لتكوين "ذاكرة معرفية جماعية" تساعد
المجتمعات الأخرى على الاقتداء والتعلّم.

وقد أشار القرآن الكريم إلى فضيلة التذكير والتوثيق:
"وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين" **الذاريات: ٥٥**

وقد أورد الإمام الشاطبي في **الاعتصام نقلاً عن أصول المالكية** :
"لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها".
أي أن نقل الخبرات المؤصلة أساس استمرار الإصلاح.

وفي الفقه، تُستنبط قاعدة معتبرة:
"العبرة بعموم المعنى لا بخصوص السبب".
فالنجاحات الجزئية تصلح قدوة لمجتمعات أخرى.

أمثلة عملية:

- توثيق خطب التسامح في جنوب إفريقيا وإصدارها في كتب مدرسية.
- نقل تجربة لجان المصالحة في المغرب إلى هيئات العدالة في تونس.

ونظرية **انتشار الابتكار** "Diffusion of Innovations" لروجرز تؤكد أن "تعميم النماذج الناجحة
يقلل المخاوف ويخلق مساحة التعلم الجماعي".

الوحدة الخامسة :
مخلق فني وتدريب
خاص بالمدرّب
ملحق اثنين

دور العلماء والقيادات الدينية في العدالة الانتقالية: تأصيل نظري وتطبيقات مقارنة التأصيل النظري لعدالة الانتقالية والبعد الديني

الأهداف

- تعريف مفهوم العدالة الانتقالية وأبعادها.
- إبراز علاقة الدين بقيم العدل والصفح.
- استعراض التأصيل الشرعي من القرآن والسنة.

الأنشطة

1. **عرض تقديمي الشرائح:**
 - ✓ تعريف العدالة الانتقالية.
 - ✓ أهدافها الأربعة (كشف الحقيقة، المساءلة، جبر الضرر، ضمان عدم التكرار).
 - ✓ العلاقة بين العدل والصفح في النصوص الشرعية.
 - ✓ مقتطفات من الآيات والأحاديث.

2. **عصف ذهني جماعي :**

سؤال: ما العلاقة بين العدل القانوني والعدل الأخلاقي في الإسلام؟

3. **تمرين مجموعات :**

قراءة النصوص الشرعية وتلخيص فلسفة القرآن في العفو والإنصاف.

خطة التيسير

- البدء بسرد الأمثلة التاريخية (فتح مكة وصلح الحديبية).
- تحفيز النقاش الحر.
- تدوين المخرجات على لوح.

المخرجات

- ورقة تلخيصية بفلسفة العدل والعفو.
- قائمة المفاهيم الأساسية.

نماذج مقارنة للدور الديني في العدالة الانتقالية

الأهداف

- تحليل التجارب الدولية (جنوب إفريقيا، رواندا، المغرب).
- استكشاف أدوار العلماء والقيادات الدينية في تلك التجارب.
- مناقشة التحديات الأخلاقية والسياسية للتدخل الديني.

الأنشطة

1. **عرض تقديمي الشرائح :**
 - ✓ تجربة جنوب إفريقيا؛ ديزموند توتو ودور الغفران.
 - ✓ تجربة رواندا؛ الغاشاشا والتوبة الجماعية.

- ✓ تجربة المغرب: الوعظ والدعم الرمزي.
- ✓ التحديات: تسييس الخطاب، الإفراط في العفو.

٢. دراسة حالة مصغرة

نقاش في مجموعات حول "هل يمكن استنساخ هذه النماذج في سياق عربي؟"

نقاش مفتوح

ما أوجه القوة والقصور في هذه النماذج؟

خطة التيسير

- تقسيم المشاركين لمجموعات متوازنة.
- تقديم أوراق عمل تلخص التجارب.
- تشجيع نقد بناء.

المخرجات

- جدول مقارنة بين النماذج الثلاثة.
- قائمة بالتحديات المشتركة.

أدوات الخطاب الديني في المصالحة

الأهداف

- تحديد أدوات تصميم خطاب ديني داعم.
- تحليل معايير تقييم الخطاب.
- إبراز نماذج توعوية ناجحة.

الأنشطة

1. عرض تقديمي الشرائح :

أدوات تصميم الخطاب:

- ✓ إطار شرعي.
- ✓ روايات توثيقية.
- ✓ رسائل تربوية.
- ✓ خطة تواصل.
- ✓ معايير التقييم:
- ✓ مصداقية الاعتراف.
- ✓ شعور الضحايا بالإنصاف.
- ✓ عدم التسييس.
- ✓ بناء الذاكرة الجماعية.

2. تمرين عملي

كل مجموعة تصمم "رسالة توعوية" للضحايا والجنّة.

عرض جماعي

تقديم كل مجموعة لرسالتها وشرحها.

خطة التيسير

- إعطاء أمثلة (كتيبات رواندا – خطب الجمعة في المغرب)
- تقديم نماذج تصميم جاهزة للإلهام.
- توجيه الأسئلة الختامية للتقييم الذاتي.

المخرجات

- مسودة رسائل توعوية.
- قائمة أدوات تصميم الخطاب.

تأصيل إسلامي وتاريخي للعدل والعفو

الأهداف

- فهم فلسفة القرآن والسنة في العدل والعفو.
- استخلاص دروس من مواقف النبي ﷺ والصحابة.
- تحليل أثر هذه الفلسفة على العدالة الانتقالية المعاصرة.

الأنشطة

1. عرض تقديمي الشرائح :

1. فلسفة القرآن: (إن الله يأمر بالعدل)
2. فلسفة السنة: (اذهبوا فأنتم الطلقاء)
3. مواقف الصحابة: عمر، علي، أبو بكر.
4. القيم الأربع :

1. العدل الثابت.

2. العفو المشروط.

3. رد المظالم.

4. السلم الأهلي.

2. تمرين ختامي

إعداد " خارطة مفاهيمية" لقيم العدل والعفو.

3. نقاش تفاعلي

سؤال: كيف نربط هذه الفلسفة ببرامج العدالة الانتقالية في اليمن؟

خطة التيسير

- بدء بعرض قصص تاريخية مشوقة.
- تدوين القيم المركزية على لوح.
- تلخيص الدروس الختامية.
- المخرجات
- خارطة مفاهيم.
- قائمة تطبيقات عملية في السياق اليمني.

الخطاب الديني كأداة للتغيير الإطار المفاهيمي للخطاب الديني

الأهداف

- فهم مفهوم الخطاب الديني ومصادره.
- تمييزه عن الخطاب الفقهي والدعوي.
- إدراك جذوره التاريخية والاجتماعية.

الأنشطة

1. **عرض تقديمي (شرائح):**
 - 0 تعريف الخطاب الديني (لغة واصطلاحاً)
 - 0 جذور الخطاب: الوحي، الاجتهاد، التراكم التاريخي.
 - 0 الفرق بين الخطاب الديني والفقهي والدعوي.
2. **تمرين مجموعات:**
 - 0 كتابة أمثلة على كل نوع من الخطابات الثلاثة.
3. **عصف ذهني:**
 - 0 ما أهم مصادر الشرعية للخطاب الديني؟

خطة التيسير

- البدء بسؤال تحفيزي: "ما أول شيء يخطر ببالك حين تسمع مصطلح الخطاب الديني؟"
- عرض الشرائح ومناقشتها.
- متابعة عمل المجموعات وتشجيع مشاركة الأمثلة.

المخرجات

- قائمة المفاهيم الأساسية.
- جدول يوضح الفروق بين أنواع الخطاب.
- أمثلة تطبيقية.

الخصائص النفسية والاجتماعية والخطاب الديني

الأهداف

- التعرف على خصائص الخطاب الديني النفسية والاجتماعية.
- تحليل تأثير الخطاب على الهوية الجمعية.
- فهم عناصر التعبئة والتحشيد.

الأنشطة

1. **عرض تقديمي (شرائح)**
 - 0 المرجعية المقدسة.
 - 0 الطابع الشمولي.
 - 0 القدرة التعبوية.
 - 0 الاستمرارية التاريخية.
2. **دراسة حالة:**
 - 0 مثال: خطب الجمعة ودورها في وحدة المجتمع.
3. **تمرين تحليلي:**
 - 0 كيف يساهم الخطاب الديني في بناء الهوية الجمعية؟

خطة التيسير

- طرح أمثلة من الواقع المحلي.
- إدارة نقاش حول المخاطر والمنافع.
- توثيق النتائج على لوح.

المخرجات

- خريطة خصائص الخطاب.
- تحليل أثره على هوية الجماعة.

حدود وضوابط الخطاب الديني

الأهداف

- تحديد الضوابط الشرعية والأخلاقية للخطاب.
- مناقشة التحديات المرتبطة بتسييس الخطاب أو استخدامه للتحريض.
- عرض آليات الحماية.

الأنشطة

1. **عرض تقديمي (شرائح)**
0 الضوابط الشرعية: الصدق، تجنب التزييف.
0 المخاطر: التسييس، خطاب الكراهية، الإفلات من المسؤولية.
2. **نقاش مفتوح:**
0 كيف يمكن ضمان مصداقية الخطاب؟
3. **تمرين جماعي:**
0 صياغة دليل مبادئ للخطاب المسؤول.

خطة التيسير

- تشجيع المشاركين على الحديث عن تجارب حقيقية.
- إدارة النقاش بحيادية.
- دعم التفكير النقدي.

المخرجات

- قائمة الضوابط الأخلاقية.
- دليل مبادئ مبسّط.

أدوار الخطاب الديني في التغيير

الأهداف

- استيعاب الوظائف الأساسية للخطاب: الوعظ، التنسكين، المصالحة، التحفيز، حماية السلم الأهلي.
- فهم العلاقة بين الخطاب الديني والعدالة الانتقالية.

الأنشطة

1. عرض تقديمي (شرائح):
 - 0 ه أدوار محورية للخطاب.
 - 0 أمثلة قرآنية وحديثية.
2. لعبة أدوار:
 - 0 كل مجموعة تمثل جهة تستعمل الخطاب في أحد الأدوار.
3. تحليل تطبيقي:
 - 0 كيف ساهم الخطاب الديني في تجارب المصالحة بعد النزاعات؟

خطة التيسير

- تقديم نماذج واقعية للتوضيح.
- توجيه الفرق في لعبة الأدوار.
- تلخيص الأمثلة الختامية.

المخرجات

- قائمة الأدوار الرئيسية.
- أمثلة توضيحية لكل دور.

آليات تفعيل الخطاب الديني

الأهداف

- التعرف على وسائل تفعيل الخطاب بفعالية.
- صياغة مبادرات عملية للبيئة المحلية.
- تعزيز التوعية بحقوق الضحايا والعدالة.

الأنشطة

1. **عرض تقديمي (شرائح):**
 - 0 تطوير الرسائل التوعوية.
 - 0 إشراك المرجعيات في لجان المصالحة.
 - 0 تدريب الدعاة.
 - 0 توثيق المبادرات.
2. **ورشة عمل:**
 - 0 تصميم خطة عمل محلية لتفعيل الخطاب.
3. **نقاش مفتوح:**
 - 0 ما العوائق؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

خطة التيسير

- توجيه العصف الذهني نحو الحلول.
- توزيع الأدوار في الورشة.
- تلخيص أهم الاقتراحات.

المخرجات

- خطة عمل أولية.
- قائمة العوائق وطرق معالجتها.

الشرائح المفصلة لكل جلسة

1. تعريف الخطاب الديني والفرق بين أنواعه.
2. خصائصه النفسية والاجتماعية.
3. ضوابط الشرعية والأخلاقية.
4. التحديات والمخاطر.
5. أدوار الخطاب في التغيير.
6. آليات التفعيل العملية.

المخرجات العامة

- وعي نقدي بمفهوم الخطاب الديني.
- قدرة على التفريق بين التوظيف الإيجابي والسلبي.
- خطط عملية لدعم العدالة الانتقالية بخطاب قيمى رشيد.

الوحدة السادسة :
خطب جمعة حول العدالة الانتقالية
خاص بالخطباء والدعاة
ملحق ثلاثة

خطبة جامعة: العفو بعد الحروب بين فضيلة العدل وخطر التسبب

الحمد لله العزيز العليم، الذي جعل العدل ميزان السماء والأرض، وجعل العفو تاجاً يُزين رؤوس الصالحين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، القائل في كتابه الكريم: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) **المائدة : ٨** ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي عفا وهو قادر، وحلم وهو مظلوم، فكان قدوة الدنيا في رحمة المنتصرين بالمغلوبين. اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يا عباد الله،

إن الناس بعد الحروب العظيمة يقفون على مفترق طريقين: إما طريق العدل والعفو المنضبط، الذي يرد الحقوق ويظهر النفوس، وإما طريق الغفلة والنسيان، الذي يزرع الأحقاد ويخفي الجراح تحت رماد لا يلبث أن يشتعل. إن العفو في الإسلام ليس حيلة العاجز ولا تضييع حقوق الضعفاء، بل هو قرار الشجاع إذا ملك القدرة على الاقتصاص ثم زهد في الدنيا وأحب مرضاة الله. تدبروا قول الله تعالى:

(وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين). **النحل : ١٢٦** وفي هذه الآية توازن دقيق: القصاص حق، والصبر فضل. وقال النبي ﷺ:

(ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً.) **رواه مسام عن أبي هريرة رضي الله عنه**

وأما العفو المزيف الذي يُعلن قبل الاعتراف بالجرائم ورد المظالم، فلا يزيد الأمة إلا ذلاً وتمزقاً.

يا أيها المؤمنون،

إن صفحات التاريخ تشهد على أمم اختارت الصدق مع نفسها فنهضت، وأخرى اختارت المجاملة فهلكت.

انظروا إلى جنوب إفريقيا، تلك البلاد التي استيقظت بعد عقود من التمييز العنصري المهيمن، فلم يختبئوا وراء شعارات عاطفية، بل جمعوا الظالم والضحية في لجان الحقيقة والمصالحة.

كان المجرم يعترف باسمه وفعلته، وكانت الأمة كلها تسمع، ثم يقررون إن كانوا سيعفون أو يحاكمون.

لقد سمع الناس من أفواه الجناة تفاصيل ما عانوه، فتطهرت قلوبهم بالصدق قبل الصفح.

بهذا الاعتراف الجماعي، استقرت البلاد، وعاش السود والبيض في كيان موحد رغم الجراح العميقة.

وانظروا إلى رواندا، التي عرفت في عام ١٩٩٤ أبشع إبادة جماعية عرفها القرن العشرون. كان يمكن أن تتكرر الفتننة، لكنهم ابتدعوا محاكم "الغاشاشا"، حيث يجتمع القاتل والناجون في الساحات، ليقرّ بذنبه ويطلب الصفح.

ذلك الاعتراف العلني، وتلك الجرأة على مواجهة الحقيقة، كانت شرطاً ليغفر الناس بعضهم لبعض.

ثم انظروا إلى المغرب، حين أسسوا هيئة الإنصاف والمصالحة، ففتحوا أرشيف سنوات الرصاص، وكشفوا الحقائق وقرروا جبر الضرر. لم يكن العفو شعاراً سياسياً، بل نتيجة صبر وصراحة وتوثيق.

يا عباد الله،

على الضفة الأخرى، كم من أمم تهاونت وخذعت نفسها فدفعت الثمن غالياً؟ في سيراليون، بعد حرب أهلية طاحنة، صدر عفو عام بلا تحقيق ولا اعتراف، فتحولت البلاد إلى فوضى جديدة. وفي العراق بعد الاحتلال، رُفعت لافتات التسامح، لكن لم تُكشف الحقائق ولم تُبنِ العدالة، فما كان إلا أن تكررت المظالم وغرقت البلاد في الفتنة والاقْتتال.

أيها المسلمون،

إن في اليمن الجريح عبرة. ثمانية أعوام من صراع مرير، انْتَهكت فيه الدماء والأعراض، ومُزقت البلاد إرباً إرباً. واليوم يقول بعض الناس: "ليكن العفو شاملاً بلا حساب"، وآخرون يقولون: "لا عفو حتى الاقتصار المطلق". وكلا القولين إذا تجرد عن الحكمة ضلال. إن العفو مشروع إذا سبقته الحقيقة، ورافقه التعويض، وتبعه ضمانٌ صادقٌ ألا تعود المظالم. أما العفو الذي لا يعترف بجرائم الإخفاء والتعذيب والقتل والسلب، فذلك عفو كاذب لا يزيد الجراح إلا عمقاً. وما أروع ما قاله الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لأن أعفو في غير عجز، أحب إلي من أن أعاقب في غير ندم). **ذكر ذلك ابن عبدربه في العقد الفريد** هذا هو العفو الذي يُرسي السلم ويحيي الضمير.

يا عباد الله،

ليكن ميزاننا:

- العدل أولاً، فلا يُظلم بريء ولا يُفلت جانٍ دون مساءلة.
 - الصفح ثانياً، حين يعترف الناس بخطاياهم وتطمئن قلوب المظلومين. وحينئذ فقط، يحق لنا أن نقول: إننا صنعنا مصالحة تليق بأمة القرآن.
- قال تعالى:

(إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى).

النحل : ٩٠

اللهم يا عادل يا رحيم، طهر قلوبنا من الحقد، واهدنا إلى سواء السبيل، ورد اليمن إلى أهله عزيزاً موحداً. اللهم اجعل هذا البلد آمناً وسائر بلاد المسلمين. وصل اللهم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

خطبة جامعة : العدل والعفو بعد الحروب – عبرة الأمم وموقف الشرع

الحمد لله رب العالمين، العدل الذي لا يظلم مثقال ذرة، الغفور الذي وسعت رحمته كل شيء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، القائل في كتابه العزيز: (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين)، **النحل : ١٢٦** وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي وقف يوم الفتح الأعظم وقال: اذهبوا فأنتم الطلقاء،
ليعلم الدنيا أن العفو تاج العدل وليس غطاء الظلم.
اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد، الذي جمع بين الحزم والصفح، وبين الشدة والرفق.

يا عباد الله،

اعلموا أن الناس بعد النزاعات الطويلة يجدون في قلوبهم ناراً لا تطفئها الشعارات، ولا تبردها الكلمات.
إن دموع الثكالي وأعين المظلومين لا تمحوهما العبارات المجاملة، ولا البيانات السياسية.

وإنما يبرئ هذه الجراح ثلاثة أمور:
كشف الحقيقة بصدق، وإنصاف المظلوم بقدر الإمكان، والعفو الواعي القادر الذي يأتي بعد الحق لا قبله.
تدبروا معي هذا الميزان الرباني الذي جاء في القرآن:
(ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)، **المائدة : ٨**
ثم قال:

(وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم)، **التغابن : ١٤**
ثم قرر القاعدة العظمى:

(ولا تزر وازرة وزر أخرى). **فاطر : ١٨**

فهذه آيات تجمع بين مسؤولية الفرد، وحرمة الانتقام الجماعي، وفضيلة العفو بعد البيان.

يا أيها المؤمنون،

إن من ظن أن العفو المطلق يصلح القلوب بلا اعتراف ولا عدالة فقد أخطأ فهم الدين وفهم طبائع الناس.
العفو في الإسلام مقام رفيع لا يناله إلا من ملك نفسه عند الغضب، ثم أبصر الحق وأقر به قبل أن يعفو.
قال النبي ﷺ:

(ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب). **متفق عليه من**

حديث أبي هريرة رضي الله عنه
وفي الحديث الآخر:

(من كظم غيضاً وهو قادر على أن ينفذه، دعاه الله على رؤوس الخلائق حتى يخيره من الحور العين ما شاء.) **رواه أبو داود والترمذي وحسنه الألباني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه**
فهذا عفو القادر، لا عفو العاجز.

يا عباد الله،

تأملوا كيف تعامل النبي ﷺ مع قريش حين عاد منتصراً بعد سنين من الأذى والظلم والتأمر:
دخل مكة مطأطئاً رأسه تواضعاً لله، لا نشوة في عينيه ولا غل في صدره.
ثم جمع قريشاً فقال:
يا معشر قريش، ما تظنون أني فاعل بكم؟
قالوا: خيراً، أخ كريم وابن أخ كريم.
قال:
اذهبوا فأنتم الطلقاء.
لكنه لم يمنح هذا العفو إلا بعد أن دانت قريش واستسلمت، وأقرت بظلمها، وأسلمت قيادها.
فكان عفواً مؤسساً على بيان الحق وتثبيت العدل.

يا عباد الله،

انظروا في تاريخ الأمم الحديثة، كيف فهموا هذا الميزان:
في جنوب إفريقيا، لم يكتفوا برفع شعار المصالحة، بل أوجدوا "لجنة الحقيقة والمصالحة".
وقف فيها الجناة يعترفون أمام الملأ بجرائمهم: التعذيب، القتل، التمييز.
سمع الناس الاعتراف وشاهدوا التوبة، ثم خيّر الضحايا: إن شئتم عفوتهم، وإن شئتم رفعتهم قضاياكم.
بهذا صدقت المصالحة، وبقيت الجراح واضحة لا منسية.
في رواندا بعد الإبادة الكبرى، لم يستطيعوا بناء محاكم كبرى، فأقاموا محاكم "الغاشاشا" الشعبية، حيث يجلس الناس في ساحات القرى، ويقف القاتل يعترف باسمه وفعلته، ويطلب الصفح، ثم يقرر المجتمع ما ينبغي.
لو لم يحدث ذلك، لظلت الكراهية تآكل النفوس أجيالاً بعد أجيال.
في المغرب، تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة، فوثقت الانتهاكات وردت الاعتبار، ثم عفت الأمة عن من لم يثبت عليه جرم مباشر.
فتصالح الناس على أساس الحقيقة لا الأوهام.

يا عباد الله،

أما الأمم التي لم تحسن هذا الميزان، فكانت العاقبة وخيمة؛
في سيراليون، صدر عفو عام بلا تحقيق ولا توبة، فعاد أمراء الحرب وتكررت الفتن.
في العراق بعد الاحتلال، كُتمت الحقائق وخذعت الضحايا بشعارات جوفاء، فاشتعلت
الطائفية، وتضاعفت المظالم.
في ليبيريا، أعلن العفو دون إجراءات عدالة، فتحولت المصالحة إلى غطاء زائف، وبقي
الشعب ممزقاً.

يا عباد الله،

إن في اليمن الجريح درساً لا يجوز أن ينساه عاقل:
عشرة أعوام من الدماء، من القهر والتهجير والتنكيل.
لو عفونا اليوم بلا كشف ولا انصاف، فماذا نقول للأمهات اللواتي انتزعن فلذات أكبادهن؟
ماذا نقول للمخطوفين والمغيبين؟
أية مصالحة هذه التي تكتم أفواه الشهداء وتغلق ملفات المظالم؟
إن الصلح خير، لكن الصلح الحق لا يقوم إلا على:
اعتراف صادق بالجرائم.
توثيق لا يزور التاريخ.
تعويض للضحايا وجبر لخواطرهم.
ضمانات قوية ألا تتكرر المآسي.
ثم بعد ذلك، إذا عفى المظلوم طوعاً، كان عفوهُ عزاً وكرامة.

قال الإمام ابن القيم:

العدل نظام العالم، ورأس كل فضيلة، وإذا فقد العدل لم تبق حرمة ولا مروءة.
وقال ابن تيمية:
ليس العاقل من يعرف الخير من الشر، ولكن من يعرف خير الخيرين وشر الشريرين.
ولهذا كان العدل أسبق من العفو، والإنصاف أوجب من الصفح.

يا عباد الله،

إننا نريد لليمن يوماً يجتمع فيه الناس على الحق لا على المجاملة، وعلى المصالحة
الصادقة لا على اتفاقات باردة.
والله سبحانه يقول:

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط) النساء : ١٣٥
ويقول:

(والصلح خير) النساء : ١٢٨

فالصلاح جامع بين الآيتين: العدل أولاً، ثم العفو بعده.
اللهم يا أعدل العادلين، اجعلنا من أهل القسط والإنصاف، اللهم طهر قلوبنا من الحقد،
اللهم ارزقنا عفواً يرفع ولا يذل، وكرامة لا يشوبها التخاذل، ورد اليمن عزيزاً موحداً آمناً.
وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

خطبة جامعة: التوبة والعدالة الانتقالية – كيف تطهر الأمم ذنوبها وتبني سلامها

الحمد لله العليم الحكيم، العدل الذي لا يظلم مثقال ذرة، الغفور الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ويعلم ما تخفي الصدور وما تعلن الألسنة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، القائل في محكم تنزيله:

(وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون)، **النور : ٣١**

وأشهد أن سيدنا وإمامنا وحبيبنا محمداً عبده ورسوله، القائل:

(كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون) **رواه الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله**

عنه

اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

يا عباد الله،

إن التوبة ليست كلمة ثقالة وثنسى، ولا دمعة تُذرف ثم تُطوى الصفحة على ما جرى. التوبة في كتاب الله عز وجل مشروع حياة كامل، وجهاد للنفس لا ينقطع.

قال تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم)

التحريم : ٨

وتأملوا كيف وصفها بأنها "نصوح"، أي صادقة جادة مقترنة بإصلاح ما أمكن من فساد.

قال الإمام ابن القيم عليه رحمة الله في كتابه **مدارج السالكين** :

(التوبة واجبة على الفور، لا يجوز تأخيرها ولا التلكؤ فيها، وكل تأخير زيادة في الذنب.)

إن من الناس من يظن أن التوبة تسقط الواجبات والحقوق، فتراه يكتفي بالاستغفار

ويغفل عن رد المظالم، مع أن الشريعة جعلت رد الحقوق شرطاً لصحة التوبة.

قال رسول الله ﷺ:

(من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرض أو مال فليتحلله منه اليوم، قبل ألا يكون دينار

ولا درهم، إنما هي الحسنات والسيئات.) **رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه**

يا أهل الإيمان،

إن التوبة في سياق الفتن والنزاعات أعظم شأنًا وأدق تكليفاً، لأنها ليست توبة فردية

تخص قلب الإنسان وحده، بل توبة تشمل الأمة كلها، وقيادتها، ومؤسساتها،

وجماعاتها، وأجيالها.

قال تعالى:

(وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير). **الشورى : ٣٠**

فإذا تراكمت المصائب واشتد البلاء، وجب النظر في المرأة بصدق والاعتراف بالتقصير

والظلم.

يا عباد الله،

إن العدالة الانتقالية – التي تتناولها الأمم المعاصرة – هي في حقيقتها امتداد لما قرره الإسلام من الجمع بين كشف الحق، ورد المظالم، وضمان عدم التكرار، ثم التوبة والعفو عند القدرة.

في القرآن الكريم تدرج واضح في معالجة الظلم:
(إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا). **البقرة : ١٦٠**
فتأملوا هذا الترتيب:
التوبة والندم.

الإصلاح العملي: برد الحقوق وتعويض المظلوم.
البيان العلني: كشف الحقيقة.
ثم بعدها تأتي المغفرة والعفو.

قال الإمام القرطبي رحمه الله في كتابه **الجامع لأحكام القرآن** :
(لا تصح توبة من ظلم حتى يرد المظالم ويبينها، فإن لم يفعل فهو كاذب في توبته.)

يا أيها المسلمون،

لو تأملنا في التاريخ، لرأينا أن التوبة الجماعية هي التي أنقذت الأمم بعد النزاعات الكبرى.
انظروا إلى جنوب إفريقيا:

بعد عقود القهر العنصري، اجتمع القتلة والضحايا في ساحات الاعتراف.
كانت الدولة قد قررت ألا تُغلق ملفاً بقرار سياسي، بل بكلمة الحق.
جاء الجلادون يقرون على الملأ بما فعلوه، ويطلبون العفو بشرط:
أن يعترفوا كاملاً ويكشفوا الحقائق.
ولولا هذا، لبقيت الكراهية وقوداً لحرب لا تنتهي.

وفي رواندا، بعد الإبادة التي قتلت نحو مليون إنسان في شهور، أسسوا محاكم
"الغاشاشا"، وهي ساحات يعترف فيها القاتل علناً، ثم يقرر المجتمع كيف يغفر.
هذه التوبة الجماعية، وإن لم تمحُ الألم، أغلقت أبواب النار.

وفي المغرب، حين فتحت هيئة الإنصاف والمصالحة ملفات القمع، لم تكتف بتعويض
الضحايا، بل أصدرت تقارير صريحة عن الحقائق.
هذا البيان هو جزء من التوبة الوطنية.

أما الدول التي ادّعت التوبة ولم تفعل شيئاً، فقد دفعت الثمن.
في سيراليون، أعلنوا عفواً عاماً دون محاكمات ولا كشف.
فعاد أمراء الحرب بعد سنوات وأشعلوا النزاع.

وفي العراق، اكتفوا بخطابات التهذئة دون إنصاف، فتمزق البلد واشتعلت الأحقاد
الطائفية.

يا عباد الله،

إن السياسيين والقيادات الذين تورطوا في سفك الدماء أو نهب الأموال أو تضليل
العقول، لهم توبة من نوع خاص:

ليست التوبة هنا أن يقولوا "نحن نأسف" في مؤتمر صحفي وينتهوا.
بل توبتهم الصادقة أربعة أمور:

اعتراف علني موثق بما اقترفوه من أخطاء.
طلب عفو الضحايا لا السلطة، فصاحب الحق هو الذي يصفح
رد الحقوق أو التعويض عنها ما استطاعوا.
التزام ميثاق ألا يكرروا ما صنعوا.

قال تعالى:

(وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى). **طه : ٨٢**

أي لا تكفي التوبة بلا عمل صالح يدل على صدقها.

قال الإمام الغزالي في كتابه **إحياء علوم الدين** :

(من تاب بلسانه وظل يصر بقلبه أو يعيد يده إلى المال الحرام، فما تاب في الحقيقة،
إنما خدع نفسه.)

يا عباد الله،

أما توبة المجتمع، فهي أيضاً فريضة جماعية:

توبة أمة سكتت على الباطل، أو صدقت البهتان، أو أعانت الظلم بالمداينة أو الصمت.
قال رسول الله ﷺ:

(إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب.) **رواه**

الترمذي

وقال الإمام القرضاوي رحمه الله في كتابه **فقه الأولويات وفقه التوبة** في تفسير هذا
الحديث:

(التوبة هنا تكون بالإنكار العلني والاعتراف بخطأ الصمت، وبناء ثقافة ترفض الظلم
مهما لبس من شعارات.)

فيا من رأيتم الفتنة تكبر ولم تقولوا كلمة حق، إن من التوبة أن تعترفوا وتعلموا
أبناءكم ألا يكرروا هذا الصمت.

يا أهل اليمن،

إن بلدكم المبارك عانى ما لم يعاناه شعب في عصرنا:

انتهاكات بلا عدد، دماء لا تحصى، أكاذيب تسوق باسم الوطن والدين.

ولا سبيل لسلام حقيقي إلا توبة صريحة من كل طرف أخطأ أو أساء أو داهن أو غالى:

- توبة القادة بالاعتراف.
- توبة الإعلاميين بالكشف.
- توبة المؤسسات برد الحقوق.
- توبة المجتمع بأن يتعهد ألا يقبل الظلم مرة أخرى.

قال الله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم). **النساء : ١٣٥**

أي أن الحق لا يعرف مجاملة ولا خوفاً.

يا عباد الله،

إن العدالة الانتقالية ليست قانوناً فحسب، بل هي روح إيمانية شريفة تقول:
"لا ندفن الماضي تحت السجادة، بل نغسله بالصدق والإنصاف."
والتوبة فيها ليست توبة العاجز، بل توبة القادر الذي يقول:
"ظلمت، وأسأت، وأريد أن أبدأ من جديد."
وهكذا كان نبينا ﷺ حين قال:

(المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.) **متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو**

بن العاص رضي الله عنهما

وقال صلى الله عليه وسلم :

(التائب من الذنب كمن لا ذنب له.) **رواه الترمذي وابن ماجه وصححه الألباني**

لكن بشرط أن يرد الحقوق لأهلها.

اللهم يا تواب يا رحيم، ارزقنا توبة نصحاً لا نكذب فيها على أنفسنا ولا على عبادك،

اللهم طهر قلوبنا من الأهواء، اللهم اجعلنا من الصادقين في الاعتذار، الموفين

بالعهد، الساعين للإنصاف.

اللهم رد اليمين إلى أهله عزيزاً موحداً آمناً، اللهم اجعل العدل أساس حكمه، والمصالحة

شعار شعبه، وارزقنا من بعد التوبة آمناً وسلاماً.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

خطبة جامعة : التوبة الوطنية والعدالة الانتقالية – كيف يشفي الشعب جراحه؟

الحمد لله الذي لا يضيع عنده حق مظلوم، ولا تخفى عليه خافية، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، القائل في كتابه الكريم:
(وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون)، **النور : ٣١**
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إمام التائبين وقدوة المصلحين، القائل:
(كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون). **رواه الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه**
اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يا عباد الله،

إن التوبة ليست حكراً على الفرد إذا أسرف على نفسه بالمعصية، بل قد تصير التوبة فرضاً على المجتمعات إذا انزلت في دماء بعضها بعضاً.
إن التوبة الوطنية هي موقف الأمة حين تفيق من سباتها، وتدرك أن المظالم لا يطويها الزمان، وأن القلوب لا تشفى حتى يعترف الناس بذنوبهم جماعات وأفراداً.
تأملوا قوله تعالى:

(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)، **الرعد : ١١**

فهذه الآية أصل عظيم في الإصلاح الجماعي، لا يزول البلاء إلا بتوبة صادقة جماعية.

ولذلك قرر الفقهاء – كما قال الإمام القرافي في الفروق – أن المعاصي إذا عمّت صارت التوبة عنها واجبة على الأمة جمعاء، لأنها جريمة عامة لا ينفع فيها ستر الأفراد.

يا عباد الله،

إن التوبة الوطنية ليست مجرد كلمات يرددتها الساسة في خطاباتهم، ولا مجرد لافتات المصالحة الشكلية، بل هي منهج رباني يقوم على أربعة أركان: أولها – الاعتراف العلني:

أن يخرج أصحاب السلطة والقرار الذين تسببوا في سفك الدماء وانتهاك الحرمات، فيقرروا بخطاياهم أمام الناس دون مواربة ولا تزييف.
فلا اعتراف لا يكون حيلة سياسية، بل إقراراً صادقاً.

ثانيها – الندم الصادق:

قال النبي ﷺ:

(الندم توبة). **رواه ابن ماجه والحاكم وصححه الألباني من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه**

لا توبة بغير خجل وخوف وخشية، لأن التوبة التي لا توجع القلب ليست توبة، بل مناورة.

ثالثها – رد الحقوق:

قال تعالى:

(ولا تزر وازرة وزر أخرى) **فاطر : ١٨**

وقال ﷺ:

(من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرض أو شيء فليتحلله اليوم.) **رواه**

البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه

فلا تقبل التوبة من ظالم حتى يعيد ما نهب أو يعرض ما سلب ، كم من

بيت فجرت ، وشركة نهبت ، وشخص اعتقل وعذب

رابعها – العزم على الإصلاح:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

(من تاب ولم يعزم على ترك الظلم فهو كاذب في توبته.)

فلا بد من ضمانات تحول دون تكرار المآسي ، اصلاح المؤسسات القانونية

والأمنية المستقلة ، ومنح الشعب فرصة لبنائها بما يخدم مصلحة العامة

يا عباد الله،

إننا نقرأ في سيرة الأمم كيف شفيت جراحها حين اجتمعت التوبة والعدالة الانتقالية:

في جنوب إفريقيا، حين انقشع ظلام الفصل العنصري، لم يخرج نيلسون مانديلا ليقول للناس: "انسوا الماضي"، بل أسس لجنة الحقيقة والمصالحة، فوقف الجناة أمام الشعب يعترفون بجرائمهم ويطلبون الصفح، ثم عفى الناس عن من تاب وعوض الضحايا.

لم يكن عفواً مجانياً، بل مصالحة مؤسسة على اعتراف وندم وجبر. وفي المغرب، بعد سنوات الرصاص، خرجت الدولة تعترف بفضاعات الماضي، وتوثق الانتهاكات، وتعوض الضحايا.

فشفيت القلوب، وبدأت صفحة جديدة.

أما العراق، حين طويت الملفات بقرار سياسي دون اعتراف ولا إنصاف، عادت الفتنة أشد من ذي قبل.

وكذلك في سيراليون وليبيريا، حيث ظنوا أن العفو الشامل يطفئ النار، فكان وقوداً لحروب جديدة.

يا أيها المؤمنون،

إن السؤال الذي يجب أن يسأله كل واحد منا: كيف تتوب الأمة إذا كان الظلم
عاماً؟

وكيف يتوب الساسة الذين قادوا السفينة إلى الغرق؟

وكيف يتوب المجتمع الذي صمت أو شجع؟

إن التوبة الوطنية ليست خطبة تلقى وتنتهي، بل مسار طويل يقوم على:
توبة الساسة:

أن يعترفوا بتقصيرهم وتورطهم، وأن يعيدوا الحقوق والمال العام، وأن
يقبلوا المحاسبة أمام القضاء أو لجان الحقيقة.

توبة العلماء والدعاة:

أن يقرروا بخطأ صمتهم عن نصره الحق، وأن يبينوا للناس حكم الشرع في
الظلم.

توبة الإعلاميين:

أن يعتذروا عما لوثوا به العقول من تبرير للباطل.

توبة المجتمع:

أن يخرج من دائرة العصبية والفرقة والشماتة، ويجمع نفسه على كلمة سواء:
العدل أولاً، ثم العفو.

توبة الجناة المباشرين:

أن يواجهوا الضحايا بصدق، ويقبلوا القصاص أو العفو عن رضاً، لا عن خوف ولا
ضغط.

يا عباد الله،

إن العدالة الانتقالية التي يدعو إليها العقلاء في كل بلد مجروح، هي جمع بين التوبة الجماعية، والاعتراف، وجبر الضرر، ثم بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على العدل والكرامة.

وإننا في اليمن لن نخرج من جراحنا حتى نضع هذه الحقائق في قلوبنا وقراراتنا.

قال تعالى:

(وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون)، **هود : ١١٧**
وقال سبحانه:

(وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى). **طه : ٨٢**
فاللهم اجعلنا من التائبين الصادقين، واجعل توبتنا جماعية جامعة شافية، تعيد الحقوق لأهلها، وتؤسس للعدل والطمأنينة.

اللهم يا حلیم یا ستار، طهر بلادنا من الظلم والفساد، واغفر لنا زلاتنا، وأصلح ذات بیننا، ورد المظالم إلى أهلها، اللهم اجعل اليمن بلد أمن وعدل ورخاء.
وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

للقرآن الكريم

الأمم المتحدة. "منع نشوب النزاعات: تعزيز جميع أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات العنيفة". تقرير الأمين العام، ٢٠٢٠.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. "العدالة الانتقالية: تجارب ودروس"، القاهرة، ٢٠١١.

International Center for Transitional Justice (ICTJ). "What is Transitional Justice?" ICTJ, ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "العدالة الانتقالية دليل الممارسات"، نيويورك، ٢٠١٠.

عبد السلام محمد. "العدالة الانتقالية في اليمن: المعوقات والإمكانيات"، مركز أبعاد للدراسات، ٢٠١٣.

خالد الأنسي. "العدالة الانتقالية في السياق اليمني"، مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢.

منظمة العفو الدولية. "العدالة الانتقالية في اليمن: من سيتولى المحاسبة؟"، ٢٠١٤.

Human Rights Watch. "Yemen: Accountability Needed for Past Abuses," ٢٠١٣.

لجنة الإنصاف والمصالحة. "التقرير الختامي"، المغرب، ٢٠٠٥.

هيئة الحقيقة والكرامة. "التقرير الختامي"، تونس، ٢٠٢٠.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .. معوقات التطبيق ومقومات المصالحة في اليمن .. د. حميد اللهبي مكتبة خالد بن الوليد

العدالة والمصالحة الوطنية ... ضرورة دينية ووطنية .. د. علي الصلابي مكتبة نور الرقمية

الفروق للإمام القرافي تحقيق عمر حسن القيام مؤسسة الرسالة

الموافقات للشاطبي تحقيق بكر عبدالله أبو زيد دار ابن عفان

إحياء علوم الدين أبي حامد محمد الغزالي دار الغد الجديد

الجزء العشرين والثامن والعشرون من مجموع الفتاوى لابن تيمية طبعة بأمر خادم الحرمين

الشريفيين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

الأمم للشافعي شرح الدكتور رفعت عبدالمطلب دار الوفاء

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن للقاضي محمد حمود الهنار مكتبة خالد بن الوليد



الدليل التدريبي الخاص بـ : العدالة الانتقالية ودور المرشدين الدينيين والعلماء في تحقيقها